



جمهورية مصر العربية
وزارة المالية

تقرير الأداء الإقتصادي والمالى خلال
النصف الأول من العام المالى
٢٠١٨/٢٠١٧

فبراير ٢٠١٨

فهرس

تقديم

أولاً: تطبيق برنامج وطنى وشامل للإصلاح الإقتصادى والمالى منذ عام ٢٠١٦/٢٠١٧

أهم الإصلاحات المالية

أهم الإصلاحات النقدية

أهم إصلاحات بيئة الإستثمار والأعمال

ثانياً: تقييم الأداء الإقتصادى فى نهاية يونيو ٢٠١٧

القطاع الحقيقى

تحسن الأداء المالى إثر إجراءات الإصلاح الإقتصادى الشامل

تطور أداء المعاملات الخارجية

ثالثاً: أهم التوجهات الإقتصادية للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨

أهم الإفتراضات الإقتصادية

سياسات الضبط المالى والإنفاق الحكومى

الحماية الإجتماعية والعدالة الاقتصادية

حزمة متكاملة للحماية الإجتماعية

زيادة مخصصات دعم صناديق التأمينات والمعاشات

زيادة مخصصات الصحة والتعليم

تحسين كفاءة الإنفاق العام

ترشيد دعم الطاقة

أهم الإجراءات الإصلاحية لتعظيم موارد الدولة خلال العام المالى ١٨/١٧

رابعاً: تقييم الأداء الإقتصادى والمالى خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨

القطاع الحقيقى

أداء المعاملات الخارجية

أهم الملامح الرئيسية للأداء المالى

تطور الأداء الفعلى للموازنة العامة نسبة الى المستهدف

القطاع النقدى والتضخم

خامساً: نظرة مستقبلية للإقتصاد المصرى

أهم مخاطر الإقتصاد العالمى المؤثرة على الإقتصاد المصرى

توجهات الإقتصاد الكلى (محلياً) على المدى المتوسط

أهم الإصلاحات المؤسسية غير الضريبية خلال المرحلة المقبلة

ملاحق

تقديم

شهد العامين الماضيين تطبيق عدد كبير من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية والجريئة الهامة التي إرثأت الحكومة تطبيقها فوراً دون تأجيل والإعتماد لأول مرة على حلول جذرية دون مسكنات يهدف السعى نحو توجيه الإقتصاد المصرى على الطريق السليم. ويأتي ذلك تمهيداً لتحقيق التنمية المرجوة والمستدامة والإنطلاق إلى آفاق أكثر رحابة تتسق مع الطاقات والإمكانات الكامنة للإقتصاد المصرى والإستغلال الأمثل للموارد والإرتقاء بمستوى معيشة المواطنين وتحقيق مستقبل أفضل لهم وللأجيال القادمة.

وفي ضوء النتائج الإيجابية التي تحققت والتي تظهر من خلال متابعة مؤشرات أداء النصف الأول من العام المالى الحالى، فإن الدولة عازمة وإصرار على إستكمال مسيرة الإصلاح والنهوض بالإقتصاد المصرى إلى مصاف الدول المتقدمة على المدى المتوسط والطويل، كما سيساند فى تحقيق ذلك عدد من العوامل الهامة خلال العام المالى الحالى وعلى رأسها؛ تحقيق فائض أولى فى الموازنة العامة للدولة، وبدء تعافى قطاع السياحة، وتوقع تنامى قطاعات الصناعة والتصدير وتحسن القدرة التنافسية للإقتصاد المصرى وتهيئة المناخ الجاذب للإستثمار من خلال المشروعات القومية العملاقة والطرق لتسهيل حركة التجارة والإصلاحات التشريعية فى مناخ الإستثمار وبيئة الأعمال، وإكتشافات الغاز الجديدة من حقل ظهر، وتوقع إنحسار الموجة التضخمية.

"حان الوقت لترسيخ النمو وتوزيع ثماره على الجميع"
صندوق النقد الدولى فى تقريره الاخير لتقييم الإقتصاد
المصرى

أهداف السياسة المالية فى المرحلة القادمة تتركز على ما يلى:

- خفض معدلات العجز والدين العام من خلال ترشيد الإنفاق العام.
- زيادة الموارد من خلال توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية وربطها بالنشاط الاقتصادي.
- رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح القاعدة العريضة من المواطنين وإتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة سواء من الناحية الجغرافية أو من حيث الإستهداف.
- برامج إجتماعية أكثر كفاءة لحماية الطبقات الأكثر فقراً

أولاً: تطبيق برنامج وطني وشامل للإصلاح الإقتصادي والمالى منذ عام ٢٠١٧/٢٠١٦

شهدت مصر بدءاً من عام ٢٠١٦ حراكاً واسع النطاق لمعالجة الاختلالات الهيكلية التي ظل الاقتصاد المصرى يعاني منها لسنوات، مما تطلب تضافر الجهود بين المصريين، حيث وضعت الحكومة المصرية برنامجاً للإصلاح الإقتصادي الشامل من خلال حزمة متكاملة من الإصلاحات المالية والنقدية والهيكلية، شمل تحرير نظام الصرف الأجنبي للتخلص من نقص العملة الأجنبية وتشجيع الاستثمار والصادرات وتحريك أسعار المنتجات البترولية والسعي نحو احتواء التضخم. تؤكد الإصلاحات التي تحققت خلال العام الماضي على إهتمام الدولة الحثيث على رفع مستوى معيشة المصريين وتحسين الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية.

ومن أهم إجراءات الإصلاح الإقتصادي التي تم إتخاذها منذ العام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ ما يلي:

أهم الإصلاحات المالية

- قانون الخدمة المدنية: يهدف الى ايجاد منظومة عمل محفزة على الإنتاج وضبط فاتورة الأجور (اغسطس ٢٠١٦).
- قانون ضريبة القيمة المضافة: توسيع القاعدة الضريبية من خلال تخضيع الخدمات والسلع الاستهلاكية مع حماية الفئات المستهدفة (اعفاء معظم بنود الطعام) (اغسطس ٢٠١٦).
- قانون تسوية المنازعات الضريبية: تبسيط اجراءات تسوية المنازعات الضريبية وخلق مناخ ايجابي مع الممولين (سبتمبر ٢٠١٦).
- رخص الجيل الرابع للاتصالات: زيادة إيرادات الدولة وتحسين سرعة الخدمات (نوفمبر ٢٠١٦).
- ضبط اسعار المواد البترولية: استكمال الاصلاح السعري للمواد البترولية لترشيد الاستهلاك (نوفمبر ٢٠١٦ ويونيو ٢٠١٧).
- موافقة مجلس ادارة صندوق النقد الدولي علي منح مصر قرض بقيمة ١٢ مليار دولار (نوفمبر ٢٠١٦ ويمتد ثلاث سنوات).
- اصدار السندات الدولارية: بقيمة ٧ مليار دولار في السوق العالمي لإتمام تغطية الفجوة التمويلية للقطاع الخارجي لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ (يناير ومايو ٢٠١٧).

أهم الإصلاحات النقدية

- قرار تعويم سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦ لدعم تنافسية الاقتصاد المصري كما قام البنك المركزي في مارس ٢٠١٧ بإلغاء القيود على التعامل بالنقد الاجنبي من اجل تشجيع الاستثمار.
- سعى السياسة النقدية للبنك المركزي المصري للوصول بمعدل التضخم الى مستويات منخفضة ومستقرة للحفاظ على القوة الشرائية للعملة وبالتالي زيادة الدخل الحقيقي للمواطن مما دفع البنك بزيادة اسعار الفائدة لديه ٧ مرات بواقع ٧٠٠ نقطة اساس.

- قرر البنك المركزي المصري برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي على البنوك من ١٠% إلى ١٤%، حيث يأتي هذا القرار للسعى نحو إحتواء التضخم وامتصاص فائض السيولة.
- تعزيز مبادرة الشمول المالي، حيث اثبتت التجارب الدولية أن لذلك أثراً بالغاً على الاستقرار المالي والتنمية الاجتماعية نتيجة الاهتمام بالفئات المهمشة (خاصة المرأة) ومحدودي الدخل.
- تحفيز البنوك وتشجيعها للتوسع في مجال القطاع العقاري مع توجيهها للاهتمام بشرائح المجتمع وخاصة محدودى ومتوسطى الدخل، وذلك من خلال طرح مبادرة تتيح تمويل طويل الأجل بأسعار عائد منخفضة.

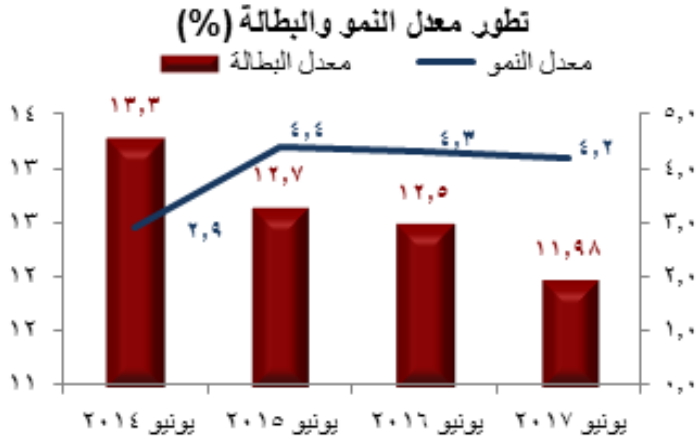
أهم إصلاحات بيئة الإستثمار والأعمال

- إصدار قانون التآجير التمويلي (ديسمبر ٢٠١٦).
- قانون الرخص الصناعية (ابريل ٢٠١٧).
- قانون الاستثمار الجديد (مايو ٢٠١٧).
- قانون تعويض المقاولين من جراء رفع سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار.
- صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧ بإنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وجرى مراجعة قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤.
- إصدار قانون جديد للإفلاس والتصفية (يناير ٢٠١٨)
- جرى اعداد قانون الأراضي الموحد لإنشاء آلية موضوعية لتخصيص وطرح الأراضي الصناعية مرفقة بمساحات كبيرة وبأسعار مناسبة وفقاً لاحتياجات المناطق والتجمعات الصناعية بمصر وتخصيص نسبة لا تقل عن ١٠% من الأراضي الشاغرة والمتاحة للاستثمار بمساحات صغيرة مناسبة لإقامة مشروعات صغيرة.
- جرى إعداد قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- جرى إصدار قانون جديد للإفلاس والتصفية
- جرى إعداد قانون جديد للمناقصات والمزايدات الحكومية يسمح بطرح وتنفيذ المشاريع الإستثمارية بأساليب حديثة تتوافق من الأعراف المتبعة والمتعارف عليها.

ثانياً: تقييم الأداء الإقتصادي في نهاية يونيو ٢٠١٧

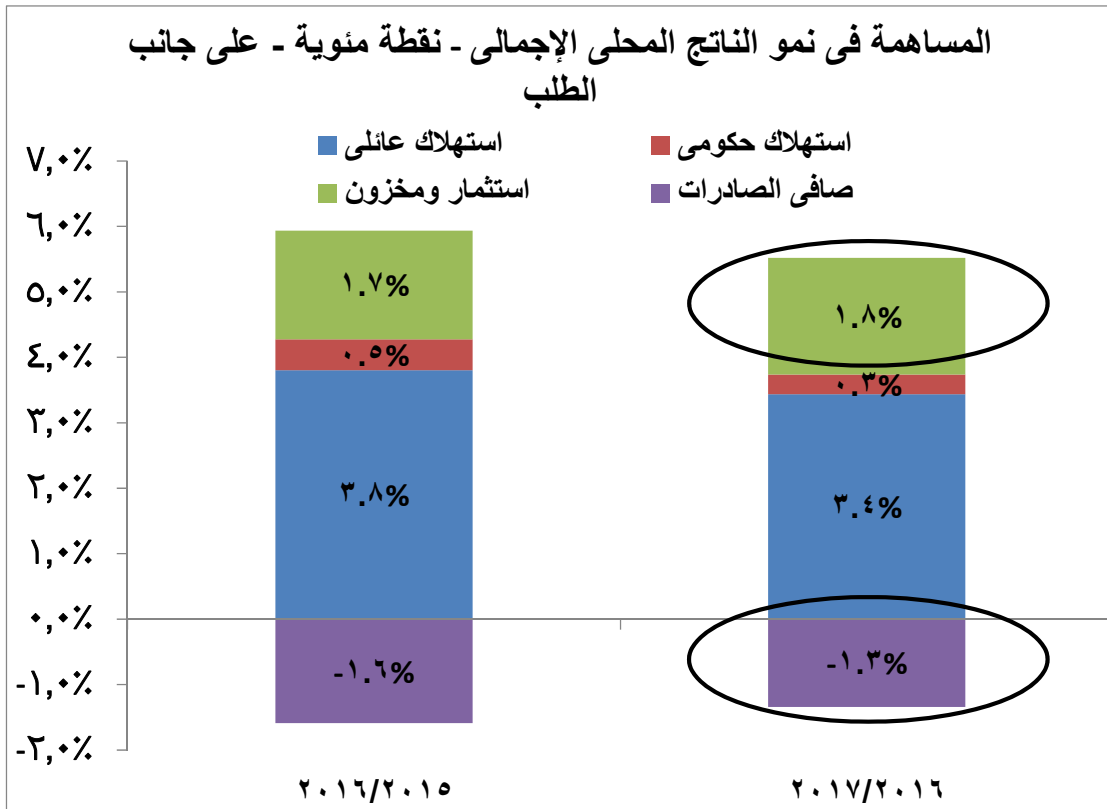
شهد الإقتصاد المصرى العديد من التطورات الإيجابية الهامة منذ تطبيق برنامج الإصلاح الشامل في نوفمبر ٢٠١٦ وهو ما أدى بدوره الي بؤادر تحسن في عدد من مؤشرات الإقتصاد الكلي على المدى القصير والمتوسط وبما يبنى بتحقيق التنمية المرجوة على المدى الطويل والتي من المتوقع أن تنعكس آثارها على تحسن مستوي معيشة المواطن المصرى وزيادة معدلات التشغيل وخلق فرص عمل حقيقية.

القطاع الحقيقي



بدأت الاصلاحات المنفذة منذ ٢٠١٦/٢٠١٧ في تحقيق عوائد ايجابية متمثلة في دفع معدلات النمو وتحسن هيكل الناتج المحلي خاصا زيادة نسبة الاستثمارات للناتج المحلي. فضلاً عن ان هيكل نمو الاقتصاد المصرى شهد تحسناً هاماً على المستوى القطاعي، لتسجل بعض القطاعات معدلات نمو مرتفعة، وعلى رأسها قطاعى الصناعات التحويلية غير البترولية والسياحة، مما يعكس ثقة أكبر في أداء الاقتصاد وتحسن قدرته التنافسية.

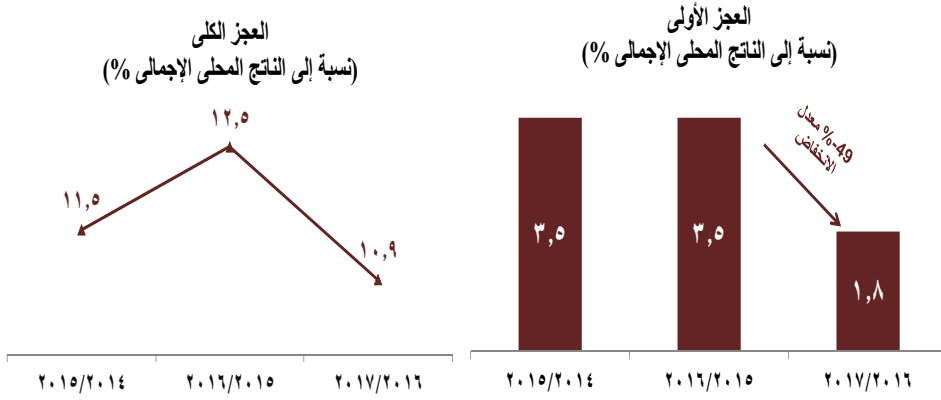
وبالنظر لهيكل النمو من ناحية الطلب، يتضح زيادة مساهمة كل من الاستثمارات والصادرات مقارنة بالسنوات الأخيرة وهو تطور ايجابي بعد أن ظل قطاع الاستهلاك العائلي هو المساهم والمحرك الرئيسى للنمو.



تحسين الأداء المالي إثر إجراءات الإصلاح الإقتصادي الشامل

تعكس مؤشرات الأداء المالي للعام ٢٠١٧/٢٠١٦ أثراً إيجابية مدفوعاً بالإصلاحات الهيكلية المنفذة كما يلي:

- نجحت السياسة المالية في خفض العجز الكلي إلى ١٠.٩% من الناتج المحلي مقارنة بنحو ١٢.٥% خلال العام المالي السابق، وكذلك خفض العجز الأولي إلى ١.٨% من الناتج مقابل ٣.٥% في العام السابق.



- ويرجع التحسن في الأداء المالي إلى التزام الحكومة الكامل بتطبيق الاجراءات الاصلاحية المستهدفة

بالبرنامج الاقتصادي مثل: الانتقال إلى ضريبة القيمة المضافة، وتطبيق قانون الخدمة المدنية، وتطبيق مرحلتين من برنامج زيادة تعريفه الكهرباء واجراءات ترشيد دعم الوقود. ونتج عن هذا ارتفاع إيرادات الموازنة بمعدل نمو سنوي قدره ٢٨% خلال ٢٠١٧/٢٠١٦ وهو أعلى معدل نمو يتحقق منذ عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ليفوق معدل النمو السنوي للمصروفات العامة للمرة الأولى منذ سنوات.

- كما ارتفعت حصيلة الإيرادات الغير سيادية بنحو ٣١% في ضوء الإصلاحات الضريبية وتحسن الإدارة الضريبية.
- وارتفعت حصيلة الإيرادات الضريبية بنحو ٣٢% والإيرادات غير الضريبية بنحو ٣١%.

وبالرغم من جهود ترشيد الإنفاق وتحقيق وفر على جانب المصروفات، ارتفع الإنفاق على الاستثمارات وشراء السلع والخدمات لما لها من مردود إيجابي على تطوير البنية التحتية ورفع مستوى الخدمات العامة على النحو التالي:

- شهدت الاستثمارات ارتفاع بنحو ٥٨% في ٢٠١٧/٢٠١٦ لتصل إلى ١٠٩ مليار جنيه مقابل ٦٩ مليار جنيه في ٢٠١٥/٢٠١٦.
- ارتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات ليصل إلى ٤٢ مليار جنيه في ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بنحو ٣٦ مليار جنيه العام المالي السابق محققاً معدل نمو قدره ١٧%.

تطور أداء المعاملات الخارجية

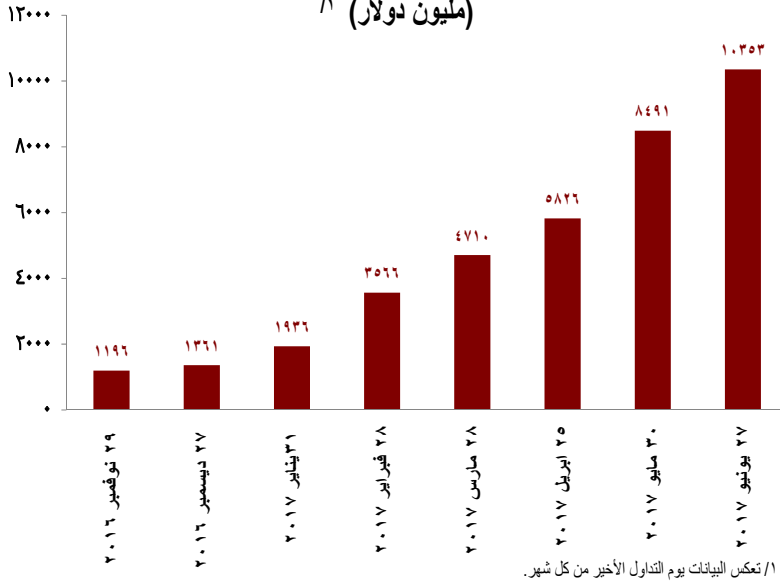
- على صعيد المعاملات الخارجية، فقد شهد ميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، محققاً فائض بلغ نحو ١٣.٧ مليار دولار (٥.٨% من الناتج المحلي) (٩٠% من هذا الفائض تم تحقيقه فور قرار تحرير سعر الصرف في نوفمبر ٢٠١٦)، مقابل عجز قدره ٢.٨ مليار دولار (-٠.٨% من الناتج المحلي) خلال العام المالي السابق. ويمكن تفسير هذا التحسن في ضوء تحقيق الميزان الجاري عجزاً قدره ١٥.٦ مليار دولار (-٦.٦% من الناتج المحلي) خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بعجز أكبر قدره ١٩.٨ مليار دولار (-٥.٨% من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة. حيث حقق الميزان التجاري عجزاً قدره ١٥.٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بعجز أكبر قدره ١٩.٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة، مدفوعاً بزيادة ملحوظة في الصادرات بنحو ١٥.٩% وانخفاض الواردات بـ ٠.٥%.

■ كما شهد صافي تدفقات الحساب الرأسمالي والمالي للداخل زيادة ملحوظة ليسجل ٢٩.٠ مليار دولار (١٢.٣% من الناتج المحلي) خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦، مقارنة بـ ٢١.١ مليار دولار (٦.٢% من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة، وقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في التدفقات للداخل بنحو ١٤.٢% خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ مقارنة بالعام المالي السابق. كما شهد صافي استثمار الحافظة تدفق إيجابي داخل الاقتصاد المصري، فاق مستواه في ٢٠١٧/٢٠١٦ بأكثر من ١٢ ضعف المستوي المحقق خلال العام المالي السابق.

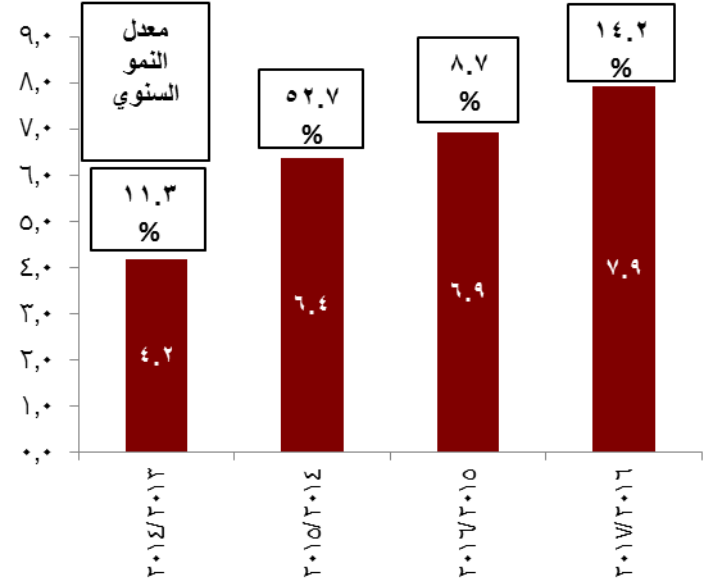
■ كما ساهم في تحقيق الفائض المحقق بميزان المعاملات الجارية ارتفاع التحويلات الرسمية بشكل ملحوظ لتصل إلى نحو ١٧.٥ مليار دولار، مقارنة بـ ١٦.٨ مليار دولار خلال فترة المقارنة، وذلك لارتفاع صافي التحويلات الخاصة لتسجل نحو ١٧.٣ مليار دولار، مقارنة بـ ١٦.٧ مليار دولار مدفوعاً بارتفاع تحويلات المصريين بالخارج إلى ١٧.٥ مليار دولار، مقارنة بـ ١٧.١ مليار دولار خلال العام السابق. كما ارتفعت صافي التحويلات الرسمية لتصل إلى ١٤٩.٠ مليون دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ١٠١.٥ مليون دولار خلال فترة المقارنة.

■ وقد أدى ذلك إلى رفع مستوى الاحتياطي النقدي ليسجل ٣١.٣ مليار دولار في يونيو ٢٠١٧، مقارنة بـ ١٧.٥ مليار دولار في يونيو ٢٠١٦.

رصيد الأجانب في الأوراق المالية الحكومية
(مليون دولار) ^{١/}



تطور الاستثمار الأجنبي المباشر



ثالثاً: أهم التوجهات الإقتصادية للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٨

بدأت تعكس موازنة العام المالى الحالى ٢٠١٧/٢٠١٨ بشائر الإصلاح الاقتصادى وتحقيق فائض أولى لأول مرة خلال العشر سنوات الماضية، حيث بنيت توجهات الموازنة من خلال تطبيق برنامج إصلاح إقتصادى واجتماعى شامل بما يحقق نمو مرتفع ومستدام وتشغيل لائق وحماية إجتماعية تتميز بالكفاءة والعدالة، وكذلك استمرار جهود الضبط المالى المتمثلة فى خفض نسبة الدين العام والعجز الكلى لأجهزة الموازنة للوصول بهم الى معدلات منخفضة ومستدامة؛ بالإضافة إلى إستهداف الحفاظ على معدلات مرتفعة للإستثمارات الحكومية لتطوير البنية الأساسية، وإستكمال تنفيذ المشروعات القومية التنموية التى تهدف إلى خلق مجتمعات جديدة وآفاق للتنمية وتبنى سياسات مالية وضريرية وشفافة جاذبة للإستثمار، والإرتقاء ببرامج الحماية الإجتماعية وتطوير آليات إستهداف الدعم للوصول للفئات الأولى بالرعاية.

أهم الآليات لتحقيق أهداف السياسة المالية:

□ تحسين الاتفاقى الموجه لصالح تحفيز دعم النشاط الإقتصادى وخلق فرص عمل جديدة للشباب وزيادة دخول المواطنين ومحاربة الفقر.

□ رفع كفاءة وإعادة ترتيب أولويات الاتفاقى العام لصالح الفئات والمناطق المهمشة والأقل دخلاً وإتباع سياسات توزيعية أكثر كفاءة وعدالة، وزيادة قيمة ومعدلات الإتفاقى الاستثمارى الموجه لتحسين البنية الأساسية ورفع مستوى الخدمات العامة، وميكنة وربط قواعد البيانات المتاحة بما يسمح بتوجيه موارد الدولة المحدودة الى الفئات المستحقة.

□ استمرار وتعزيز جهودات إيجاد شبكة حماية إجتماعية عصرية ومتكاملة تضمن وصول الدعم لمستحقيه بالإضافة الى تطوير آليات استهداف الفئات الأولى بالرعاية. ويأتى على رأس الإصلاحات المتبعة فى هذا المجال التحول من الدعم العينى المرتبط مباشرة بسلعة أو خدمة والذى يتسم بعدم الفاعلية الى الدعم النقدى المباشر الموجه للفئات الأولى بالرعاية.

□ زيادة الحصيلة وربطها بالنشاط الإقتصادى وتوسيع القاعدة الضريبية وتحقيق شراكة حقيقية بين المصلحة والممول

أهم الافتراضات الإقتصادية على المدى المتوسط

البيان	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠
الناتج المحلى الإجمالى - مليار جنيه ^{١/}	٤,٢٩٠,٦	٥,١١٦,٥	٥,٩٥٥,١	٦,٧٧٣,٤
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى (%) ^{١/}	٥,٠	٥,٥	٦,١	٦,٢
المكشم (معدل التضخم) (%) ^{١/}	١٨,٠	١٣,٠	٩,٧	٧,١
متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)	١٨,٥	١٤,٧	١٠,٧	٨,٤
متوسط سعر برميل برنت ^{٢/} (دولار / برميل)	٥٧,٥	٦٥,٠	٦١,٢	٥٩,٢
متوسط سعر القمح الأمريكى ^{٣/} (دولار)	١٨٥,٦	١٨٢,٢	١٩٨,٠	٢٠٠,٣

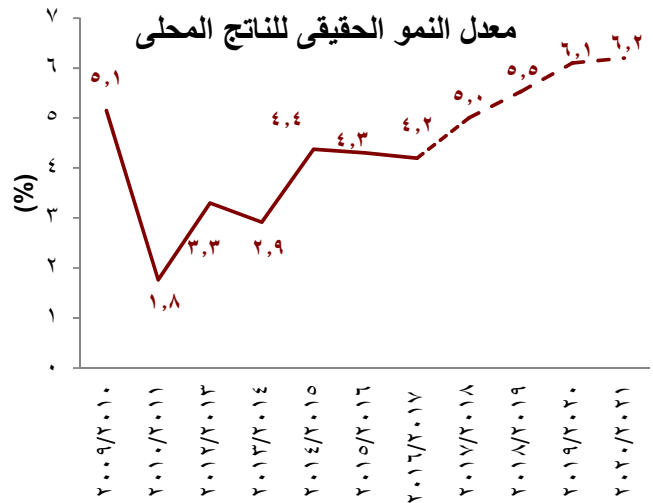
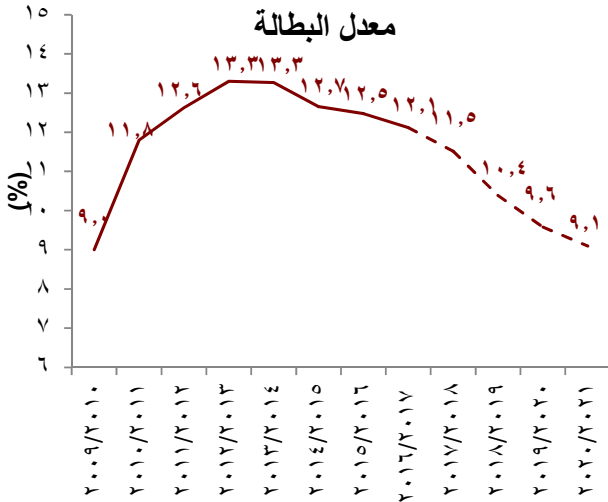
١/ تقديرات أولية وجرى مراجعتها مع وزارة التخطيط

٢/ تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولى لأسعار البترول فى تقرير أفاق الإقتصاد العالمى. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

٣/ تم توقع سعر القمح الأمريكى مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة فى البورصة العالمية AHDB. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.

المصدر: وزارة المالية

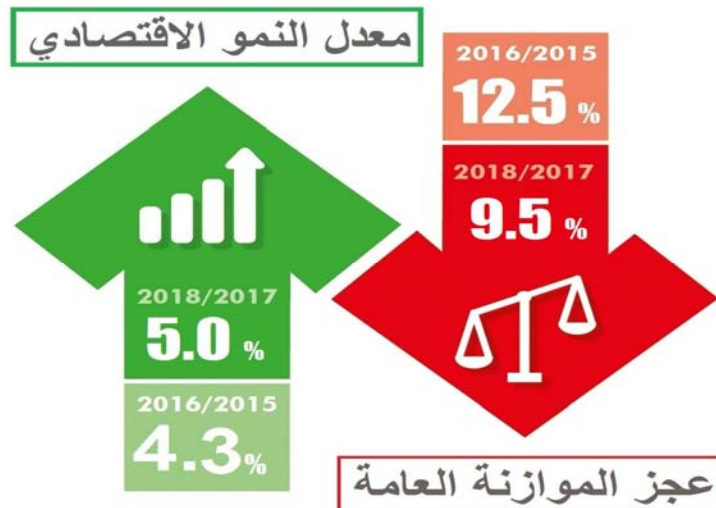
١. معدلات النمو والبطالة



يستهدف برنامج الحكومة تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن نسبة ٥.٠% في عام ٢٠١٨/٢٠١٧، كخطوة نحو الوصول إلى تحقيق معدلات نمو تتخطى الـ ٦% على المدى المتوسط مع تمتع هذا النمو بالشمولية والاستدامة بحيث تنعكس آثاره على مختلف فئات المجتمع ويصاحبه زيادة ملموسة في معدلات التشغيل وخلق فرص عمل تستوعب الداخلين الجدد لسوق العمل سنوياً بالإضافة إلى خفض معدلات البطالة. لذا فمن المستهدف أن يتم خفض معدل البطالة إلى مستويات ١١.٥% خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧.

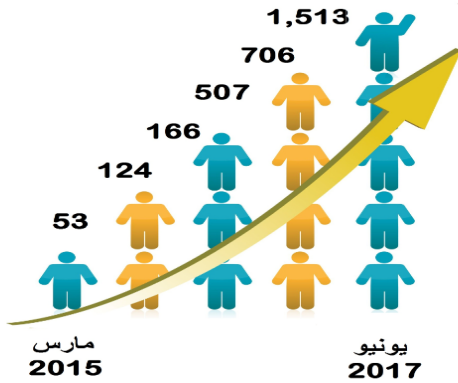
٢. سياسات الضبط المالي والإنفاق الحكومي

تعتبر السياسة المالية إحدى الركائز الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي تتبناه الحكومة نظراً لأهميته في تحقيق إستقرار مؤشرات الإقتصاد الكلي. وفي هذا السياق، تتخذ الحكومة إجراءات إصلاحية جادة لخفض معدلات الدين العام لتتراوح ما بين ٨٠-٨٥% من الناتج المحلي مع نهاية العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، كما تستهدف السياسة المالية تحقيق فائض أولي سنوي قدره ٢% خلال الفترة من ٢٠١٩/٢٠١٨ حتى ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بعجز أولي بلغ ١.٨% من الناتج المحلي خلال ٢٠١٧/٢٠١٦ وفائض أولي مقدر بنحو ٠.٢% في ٢٠١٨/٢٠١٧. حيث تستهدف السياسة المالية تحقيق ذلك من خلال توسيع قاعدة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، وإستمرار اصلاح هيكل الإنفاق العام لضمان فاعليته وبما يسمح بوجود مساحة مالية تمكن الدولة من زيادة الإنفاق الموجه للتشغيل والإنتاج والتنمية البشرية. لذا فتستهدف السياسة المالية معدلات نمو للمصروفات العامة مستدامة تقل عن معدلات نمو الإيرادات العامة.



الحماية الاجتماعية والعدالة الاقتصادية خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨

اعداد المستفيدين من برنامجي تكافل وكرامة (بالالف)



أقرت الحكومة حزمة إضافية متكاملة من الإجراءات المالية والاجتماعية بمبلغ ٨٥ مليار جنيه إضافية لدعم شبكة الحماية الاجتماعية لتخفيف اثار برنامج الاصلاح الاقتصادي على الأسر المصرية في يونيو ٢٠١٧ كما يلي:

- زيادة الدعم النقدي الشهري للفرد على بطاقات التموين من ٢١ جنيه إلى ٥٠ جنيه بنسبة زيادة قدرها ١٤٠%.
- زيادة قيمة الدعم النقدي لمستحقي برنامج تكافل وكرامة بقيمة ١٠٠ جنيه شهرياً لعدد مليون و ٧٥٠ ألف مستفيد بقيمة إجمالية تعادل نحو ٨.٢٥ مليار جنيه.
- زيادة المعاشات بنسبة ١٥% وبحد أدنى قدره ١٣٠ جنيه لما يقرب من ١٠ ملايين من أصحاب المعاشات.
- إقرار علاوات قدرها ١٤% و ٢٠% بحد أدنى ٦٥ جنيه مرتين للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية و الكوادر الخاصة على التوالي.
- إقرار علاوة دورية لغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية قدرها ١٠% بحد أدنى ٦٥ جنيه وكذلك علاوة غلاء استثنائية قدرها ١٠% وبحد أدنى للعلاوتين ١٣٠ جنيه.
- زيادة حد الاعفاء الضريبي من ٦٥٠٠ إلى ٧٢٠٠ جنيه واقرار خصم ضريبي بنسبة تصل إلى ٨٠% إلى الفئات الأقل دخلا بتكلفة إضافية ٧ مليار جنيه.
- زيادة مخصصات معاشات الضمان الإجتماعي وتكافل وكرامة لتصل إلى ١٥.٣ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، علماً بأن ٧٢% من هذا الدعم يوجه الى محافظات الصعيد.
- الاستمرار في تمويل برنامج علاج غير القادرين بتكلفة سنوية تقدر بنحو ٣ مليار جنيه.
- استهداف ٧١ مليون مستفيد من دعم السلع الغذائية.
- استهداف ٧٦.٨ مليون مستفيد من منظومة دعم الخبز والنقاط ودقيق المستودعات.

حزمة متكاملة للحماية الاجتماعية

85
مليار جنيه
إنفاق اجتماعي

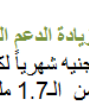
زيادة الدعم النقدي الشهري للفرد على بطاقات التموين من 21 إلى 50 جنيه بما يسمح بمضاعفة كمية السلع الممكن شراؤها بـ 140%



إقرار علاوة استثنائية قدرها 7% و 10% بحد أدنى 65 جنيه مرتين في إطار موازنة 2018/2017، للمخاطبين بقانون الخدمة المدنية والكوادر الخاصة على التوالي.



زيادة الدعم النقدي بنحو 100 جنيه شهرياً لكل من المستفيدين من الـ 1.7 مليون أسرة.



تكافل وكرامة

دعم الغذاء

الأجور (علاوة استثنائية)

حد الاعفاء الضريبي



زيادة حد الاعفاء الضريبي من 6500 إلى 7200 جنيه.



زيادة المعاشات بـ 15% بحد ادنى قدره 130 لما يقرب من 10 ملايين من أصحاب المعاشات.

المعاشات

حزمة الإجراءات الاجتماعية

ضريبة الأظيان على الأراضي الزراعية



وقف العمل بضريبة الأظيان على الأراضي الزراعية لمدة ثلاث سنوات.

تحسين كفاءة الإنفاق العام

تستهدف السياسة المالية خلال المرحلة المقبلة وعلى المدى المتوسط خفض معدلات الدين العام الى حدود ٨٠-٨٥% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بنحو ١٠٩% في عام ٢٠١٧/٢٠١٦. حيث تهدف سياسة وزارة المالية الى تنويع مصادر التمويل بين المحلي والخارجي للحد من تأثير ارتفاع اسعار الفائدة في السوق المحلي على خدمة الدين وذلك من خلال الاستفادة من وسائل تمويل ميسره (منخفضة التكاليف وطويلة الاجل) من المؤسسات الدولية. بالإضافة إلى استهداف تمديد آجال إصدارات أذون وسندات الخزانة إلى آجال أطول وذلك بهدف اطالة عمر الدين لضمان استدامة معدلات الدين على المدى المتوسط، ومع توسيع قاعدة المستثمرين وبما يسهم في تحقيق خفض تدريجي في تكلفة خدمة الدين، وذلك من خلال جذب المؤسسات الإستثمارية للإكتتاب في أذون وسندات الخزانة في السوق المحلية.

ترشيد دعم الطاقة:

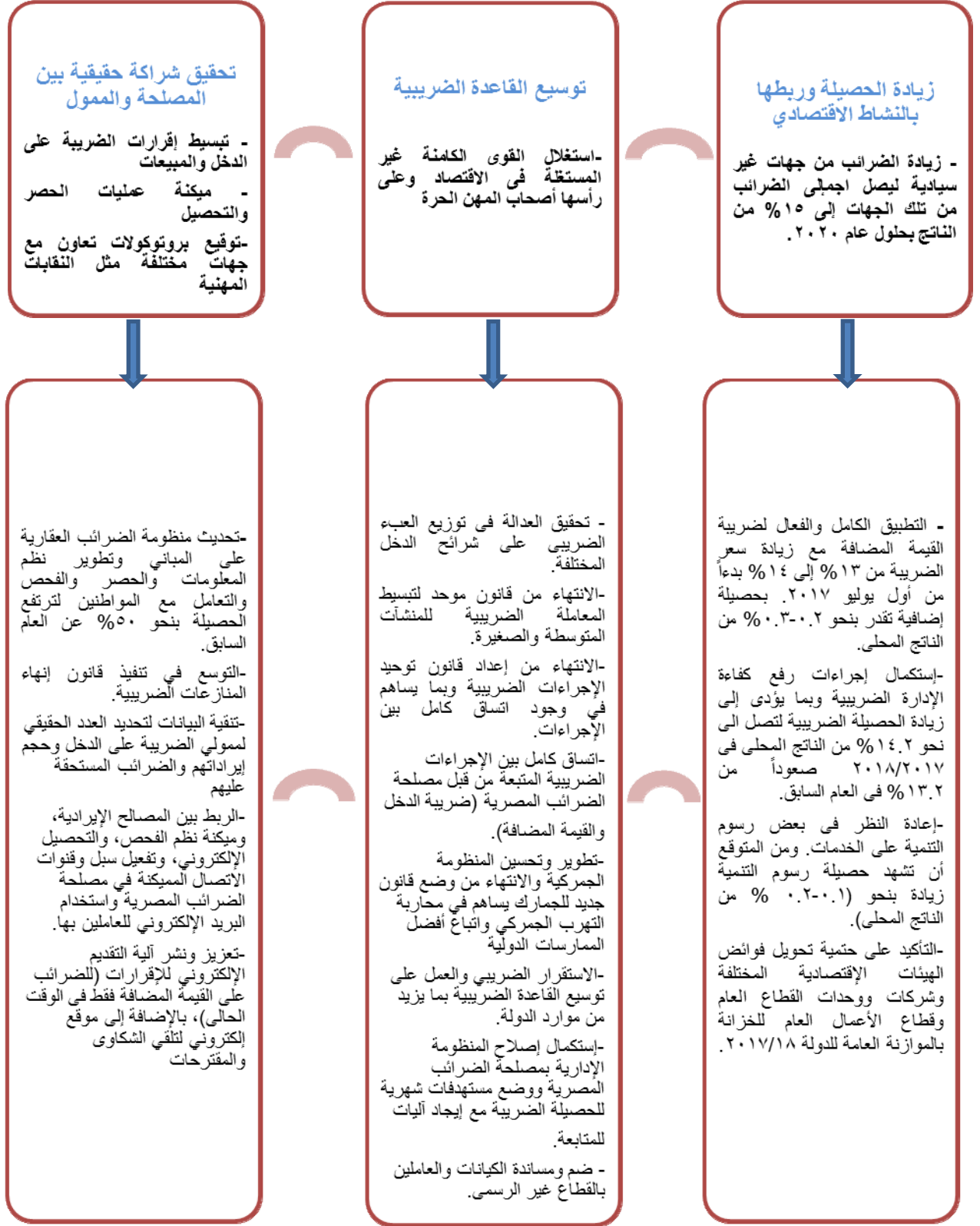
- إدراج نحو ١١٠ مليار جنيه لدعم المواد البترولية للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ في ضوء ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه بالإضافة إلى ارتفاع أسعار البترول العالمية وهو ما يؤدي إلى زيادة تكلفة إتاحة المواد البترولية.
- إدراج نحو ٣٠ مليار جنيه لدعم الكهرباء بما يضمن تغطية العجز المالي لدى شركات الكهرباء الناتج عن بيع التيار الكهربائي بأقل من تكلفته وبما يتسق مع برنامج إعادة هيكلة تعريف دعم الكهرباء.
- استكمال رفع كفاءة محطات توليد الكهرباء وشبكة نقل وتوزيع الكهرباء وفتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في إنتاج الكهرباء وتشجيع الاستثمار في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة وبما يعود بمردود إيجابي على خفض التكاليف وتوفير الطاقة اللازمة لدعم خطة التنمية.
- إجراء إصلاحات مالية وهيكلية للهيئة المصرية العامة للبترول لتعظيم العائد في قطاع البترول بما يدعم موارد الموازنة العامة للدولة ويساهم في تمويل البرامج الاجتماعية وتحقيق الاستدامة المالية ومعالجة الاختلالات.

الإجراءات الإصلاحية لتعظيم موارد الدولة خلال العالم المالي ٢٠١٧/٢٠١٨

إستهدفت الحكومة في موازنة العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ توسيع القاعدة الضريبية وغير الضريبية وزيادة الحصيلة الضريبية (زيادة أعداد دافعي الضرائب وليس زيادة حجم الضريبة) وربطها بالنشاط الاقتصادي نظراً لأن نسبة الضرائب للناتج المحلي الاجمالي بمصر تعد محدودة (١٢.٥%) في المتوسط خلال الفترة من ٢٠١٢/٢٠١٣ إلى ٢٠١٦/٢٠١٧ مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ ٢٠-٢٥%) وذلك من خلال استهداف زيادة الضرائب من الجهات غير السيادية بنحو ١% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً للوصول بنسبة الضرائب للناتج المحلي إلى ١٧% في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقابل ١٢.٥% من الناتج المحلي في ٢٠١٤/٢٠١٥. ولتحقيق تلك المستهدفات الكمية الطموحة، فتعمل وزارة المالية ومصحة الضرائب المصرية على تبني وتنفيذ خطة طموحة لتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين نسبة وآليات التحصيل والسداد الضريبي بالتوازي مع تبسيط الإجراءات الضريبية والعمل على إنهاء المنازعات الضريبية وتحسين الخدمة المقدمة للمولين لإعادة الثقة بين مصلحة الضرائب المصرية وعملائها. وترتكز خطة وزارة المالية على أربع محاور رئيسية:

١. زيادة الحصيلة وربطها بالنشاط الاقتصادي.
٢. التركيز على الإصلاح الإداري والمؤسسي بمنظومة الضرائب لرفع كفاءة الإدارة الضريبية والتحصيل الضريبي، وسد ثغرات التهرب والتجنب الضريبي، والإلغاء التدريجي للإعفاءات الغير مبررة، وزيادة درجة الارتباط بين نمو النشاط الاقتصادي والإيرادات الضريبية.
٣. توسيع القاعدة الضريبية عن طريق استغلال القوى الكامنة غير المستغلة في الاقتصاد وعلى رأسها اصحاب المهن الحرة وكذلك العمل على تحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي على شرائح الدخل المختلفة.
٤. تحقيق شراكة حقيقية بين المصلحة والممول من اصدار الفواتير الضريبية وميكنة عمليات الحصر والتحصيل وامضاء بروتوكولات تعاون مع جهات مختلفة مثل النقابات المهنية.

الأهداف المرحلية لتعظيم موارد الدولة على المدى المتوسط

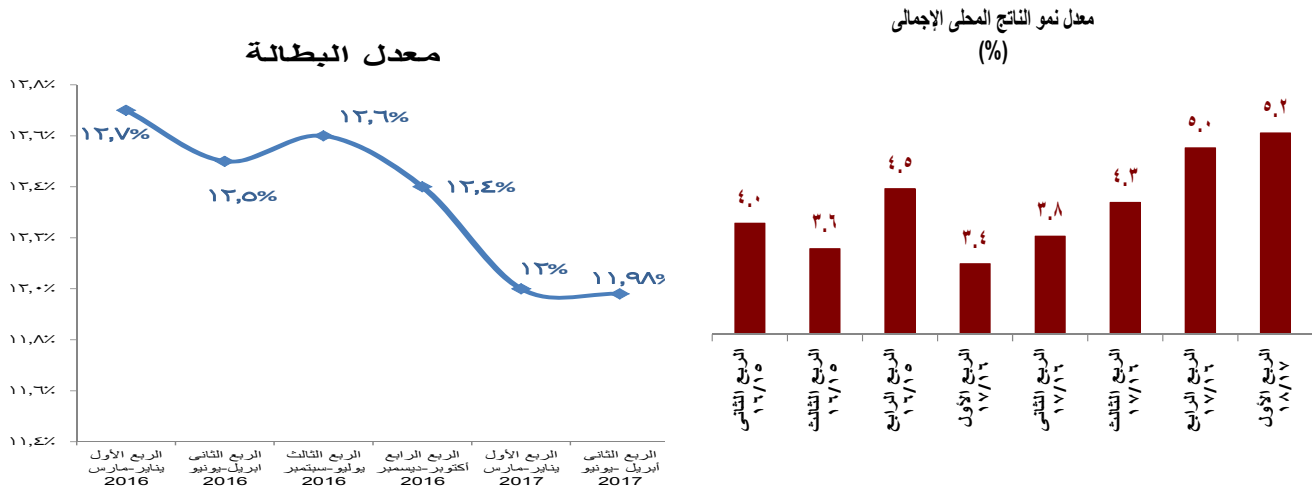


رابعاً: تقييم الأداء الإقتصادي خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧

لقد كان لبرنامج الإصلاح الإقتصادي والإصلاحات الهامة التي إتخذتها الحكومة منذ نوفمبر ٢٠١٦ أثر هام على ظهور بوادر تعافى في عدد من المؤشرات الإقتصادية الأساسية خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧. كما نالت الإصلاحات التي إتخذتها الحكومة رضا واستحسان المجتمع الدولي، وهو ما أدى بدوره إلى جذب المؤسسات الدولية لمساندة هذا البرنامج الطموح مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبنك التنمية الإفريقي، والـG٧. فقد بات واضحاً تزايد رغبة المستثمرين للإستثمار في الإقتصاد المصري وتنامي الثقة في برنامج الإصلاح الإقتصادي الذي تنفذه الحكومة.

نتائج النشاط الإقتصادي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ القطاع الحقيقي

بدأ بالفعل برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل في تحقيق ثمار إيجابية على معدلات النمو الإقتصادي، حيث شهد هيكل نمو الإقتصاد المصري تحسناً هاماً على المستوى القطاعي وعلى رأسها قطاعات الصناعة التحويلية غير البترولية والسياحة مما يعكس تحسن القدرة التنافسية للإقتصاد. وتشير النتائج الأولية والمبشرة التي أعلنتها وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري إلى تحقيق معدل نمو قدره ٥.٢% خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧، وهو تحسن ملحوظ مقارنة بنفس الفترة خلال العام المالي السابق والتي سجل فيها معدل النمو ٣.٤%، وذلك في ضوء استمرار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وعودة الثقة في الإقتصاد المصري. كما تشير التقديرات إلى انخفاض معدل البطالة إلى أدنى مستوي له منذ العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ ليحقق ١١.٩٨% في الربع الأول من العام المالي ٢٠١٨ مقارنة بـ ١٢.٧% في الربع الأول من العام المالي ٢٠١٧ وهو ما يؤكد تحسن هيكل النمو والقطاعات الدافعة له.

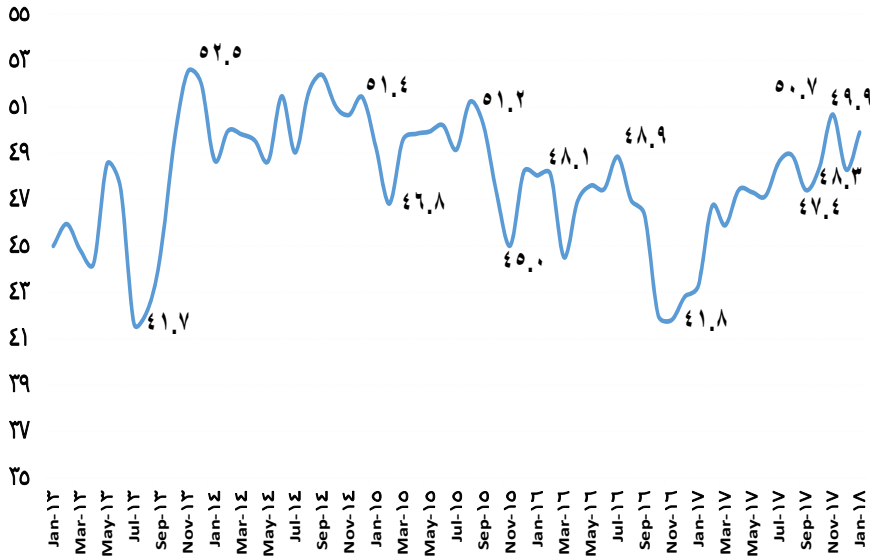


وفي نفس السياق، فإن هناك بعض المؤشرات الأولية التي تشير إلى بدء تعافى الإقتصاد ومن ضمنها:

■ ارتفع مؤشر مديري المشتريات¹ ليصل الي ٤٩.٩ في يناير ٢٠١٨، مقارنة بأدنى مستوى له في خمس سنوات عند ٤١.٨ في نوفمبر ٢٠١٦. وذلك في ضوء الزيادات الكبيرة في مؤشر طلبيات التصدير الجديدة ليصل إلى ٥١.٢،

والزيادة في مؤشر الطلبيات الجديدة ليصل إلى ٤٩.٩، والزيادة في مؤشر الإنتاج ليسجل ٥٢.٠ بالإضافة إلى زيادة مؤشر مخزون المشتريات إلى ٤٩.٨، وانخفاض أسعار مدخلات الإنتاج للشركات في ضوء انخفاض أسعار الطاقة وتكاليف العمالة.

المؤشر الرئيسي PMI



■ إرتفاع مؤشر الإنتاج الصناعي للصناعات التحويلية والإستخراجية على أساس سنوى ليحقق معدل زيادة بلغ ٥.٧% في الفترة يوليو-نوفمبر ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ٣.٥% في نفس الفترة من العام السابق.

■ إرتفاع عائدات قناة السويس بنحو ١٠.٨% خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٨، مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق.

■ إرتفع إجمالي عدد السياح الوافدين بـ ٥٦.٦% ليصل إلى ٣.٩ مليون سائح خلال الفترة من يوليو إلى نوفمبر ٢٠١٧، مقابل ٢.٥ مليون سائح خلال نفس الفترة من العام السابق. كما إرتفع عدد الليالي السياحية بنحو ١٨١.٥% ليصل إلى ٤٤.٥ مليون ليلة خلال يوليو-نوفمبر ٢٠١٧، مقابل ١٥.٨ مليون ليلة خلال نفس الفترة من العام السابق.

■ ارتفاع قيمة رؤوس أموال الشركات الجديدة في شهر أكتوبر ٢٠١٧ بنسبة ١٨٥.٩% عن سبتمبر الماضى، ومن المتوقع أن توفر الشركات الجديدة نحو ١٠.٩ الف فرصة عمل مقارنة بنحو ٤.٤ الف فرصة عمل خلال شهر سبتمبر الماضى.

١/ يعكس مؤشر مديري المشتريات تقييم نشاط القطاع الصناعي ويعتمد في الأساس على عدة مكونات في عملية التقييم ومنها: التطور في عدد الطلبات، حجم المخزون، حجم الإنتاج، حجم مشتريات الأسهم، ومعدلات التشغيل. ويعد المؤشر من المؤشرات الهامة التي تعبر عن تقييم النشاط الإقتصادى بالنسبة لمجتمع الأعمال والمحللين والمديرين.

■ ١.٦ مليار جنيه صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي إلى مصر في الربع الأول من العام المالي الحالى ١٨/١٧ (في ضوء زيادة صافي الإستثمارات فى قطاع البترول بمعدل ٨٤.٢%) . كما حققت إستثمارات الأجنب فى الأوراق المالية نحو ٧.٤ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام.

■ ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية بشكل ملحوظ لىسجل ٣٨.٢ مليار دولار فى يناير ٢٠١٨ (يفضى ٨.٢ اشهر من الواردات)، مقارنة بـ ٢٦.٤ مليار دولار فى نوفمبر ٢٠١٦ (يفضى ٥.٦ اشهر من الواردات) ومقارنة بأدنى مستوى له عند ١٢.١ مليار دولار فى نهاية يونيو ٢٠١٦.

■ فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد ارتفع رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالى ٣.٧% لىسجل ٨١٤.١ مليار جنيه خلال شهر نوفمبر ٢٠١٧، مقارنة بـ ٧٨٤.٩ مليار جنيه خلال الشهر السابق. بالإضافة الى ذلك، فقد ارتفع مؤشر EGX-٣٠ بنحو ١.٧% ليحقق ١٤٥٨٢.٢ نقطة خلال شهر نوفمبر ٢٠١٧، مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية أكتوبر ٢٠١٧ والذي بلغ ١٤٣٤٢.٣٨ نقطة. كما ارتفع مؤشر EGX-٧٠ بنحو ١.٧% ليحقق ٧٩٥.٤٣ نقطة خلال شهر نوفمبر ٢٠١٧، مقارنة بـ ٧٨١.٩٨ نقطة فى نهاية أكتوبر ٢٠١٧.

■ وقد انعكس كل ما سبق على التصنيف السيادى للاقتصاد المصرى حيث قامت كل من مؤسسة ستاندرد اند بورز ومؤسسة فيتش بمراجعة النظرة المستقبلية للاقتصاد المصرى من "مستقر" إلى "إيجابي" فى نوفمبر ٢٠١٧ ويناير ٢٠١٨ على التوالي، وهو ما يعكس الاحتمالية الكبيرة لرفع درجة التصنيف الائتماني للاقتصاد المصرى من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني خلال الفترة القادمة فى ضوء استمرار تحسن المؤشرات الاقتصادية والمالية والتزام الحكومة باستمرار تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية.

أداء المعاملات الخارجية خلال الربع الأول من عام ١٨/١٧

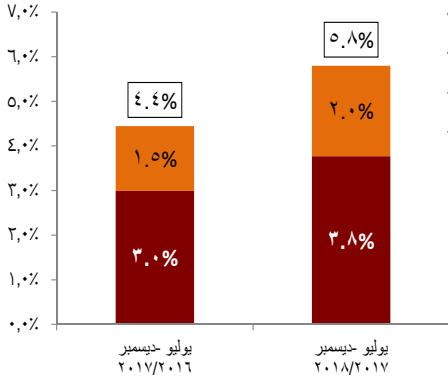
شهد ميزان المدفوعات تحسناً ملحوظاً خلال الفترة يوليو- سبتمبر من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، محققاً فائض بلغ نحو ٥.١ مليار دولار (٢.٢% من الناتج المحلى)، مقابل فائض أقل قدره ١.٩ مليار دولار (٠.٥% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويمكن تفسير هذا التحسن فى ضوء تراجع عجز الميزان الجارى بمعدل ٦٥.٧% ليحقق ١.٦ مليار دولار (-٠.٧% من الناتج المحلى)، مقارنة بعجز أكبر قدره ٤.٨ مليار دولار (-١.٢% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق مدفوعاً بقرار تحرير سعر الصرف وما ترتب عليه من زيادة تنافسية الصادرات محققاً زيادة ملحوظة بنحو ١١% والتي فاقت الارتفاع الطفيف فى الواردات بـ ٠.٧%، فضلاً عن انتعاش السياحة، وزيادة تحويلات المصريين بالخارج بنحو ١.٦ مليار دولار .

كما حقق صافي تدفقات الحساب الرأسمالى والمالى للداخل نحو ٦.٢ مليار دولار (٢.٧% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو- سبتمبر من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨، مقارنة بـ ٧.٢ مليار دولار (١.٨% من الناتج المحلى) خلال فترة المقارنة، وقد حقق الإستثمار الأجنبي المباشر فى مصر إجمالى تدفق للداخل بلغ نحو ٣.٠ مليار دولار، فى حين سجل إجمالى التدفق للخارج نحو ١.٤ مليار دولار، وبذلك بلغ صافي الإستثمار الاجنبى المباشر فى مصر نحو ١.٦ مليار دولار، كنتيجة أساسية لانتعاش الاقتصاد وزيادة صافي الإستثمار فى قطاع البترول بمعدل ٨٤.٢%.

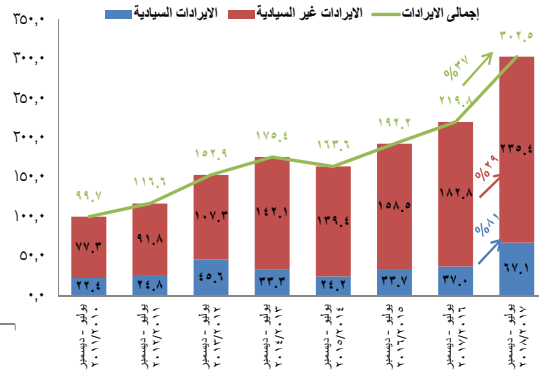
الملاح الرئيسية للأداء المالي في النصف الأول من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨

تشير نتائج النصف الأول من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى انخفاض العجز الأولي ليحقق ٠.٣% من الناتج المحلي مقارنة بنحو

الإيرادات الضريبية نسبة إلى الناتج المحلي (%)



تطور حصيلة الإيرادات السيادية وغير السيادية (مليار جنيه)



١.١% خلال النصف الأول من العام السابق.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة العجز الأولي للناتج المحلي المحققة تعتبر الأقل خلال العشر سنوات الماضية.

وتشير النتائج الإيجابية خلال النصف الأول

من العام المالي الجاري

إلى تحقيق العجز

الأولي المستهدف

وفق برنامج الإصلاح

الاقتصادي مع

صندوق النقد الدولي

والبالغ ١٤ مليار

جنيه، مما يعزز القدرة

على تحقيق المستهدفات المالية للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ من فائض أولي يبلغ ٠.٢% من الناتج المحلي.

شهد النصف الأول تحسن ملحوظ في السيطرة على معدلات العجز الكلي حيث انخفض إلى ٤.٤% من الناتج مقارنة بنحو ٥% خلال النصف الأول من العام المالي السابق ومقابل متوسط بلغ ٥.٤% خلال الثلاث سنوات الماضية.

ويأتي ذلك نتيجة بدء تحسن النشاط الاقتصادي واستمرار الحكومة في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تم اقرار معظم الاجراءات المالية المستهدفة بالموازنة، وعلى رأسها إجراءات ترشيد دعم الطاقة، ورفع السعر العام لضريبة القيمة المضافة من ١٣% إلى ١٤%.

استمرت الإيرادات في الارتفاع لتحقيق معدل نمو سنوي بلغ ٣٧% خلال النصف الأول وهو ما فاق معدل النمو السنوي للمصروفات العامة البالغ ٢٥%.

شهد النصف الأول استمرار التحسن الكبير في أداء الحصيلة الضريبية لتنمو بنحو ٦١% مقارنة بـ ١٢% خلال العام السابق ومقابل متوسط نمو بلغ ١٤% في السنوات الثلاث السابقة، حيث بلغت الحصيلة الضريبية نحو ٣٠٢ مليار جنيه خلال النصف الأول من ٢٠١٧/٢٠١٨ وهو ما يفوق الحصيلة المستهدفة للفترة بنحو ٤%. حيث حققت عدد من البنود زيادات ملحوظة في الحصيلة ومعدل النمو السنوي: مثل الضرائب على النشاط التجاري والصناعي (٧١%) والضريبة على المرتبات (٢٤%) وضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات (٨٠%).

أداء بعض البرامج الاجتماعية خلال الفترة يوليو - ديسمبر من العام

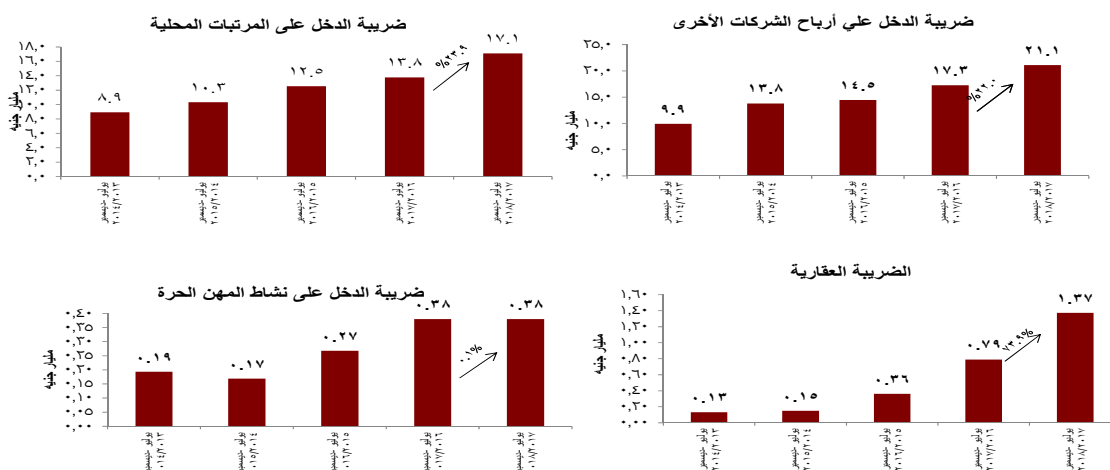
معدل النمو (%)	يوليو-ديسمبر ٢٠١٧/٢٠١٨	يوليو-ديسمبر ٢٠١٦/٢٠١٧	
٧٢%	٣٧,٣٦٨	٢١,٧٥٩	بعض برامج الحماية الاجتماعية وأهمها:
	٠.٨٧%	٠.٦%	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
١٤١%	٩,٨٩٣	٤,١٠٠	الدعم النقدي (معاش الضمان و تكافل وكرامة)
٤٦%	٧٣٦	٥٠٥.١	التأمين الصحي والأدوية
٦٥%	٢٣,٢٥٨	١٤,١٠٣	دعم السلع التموينية

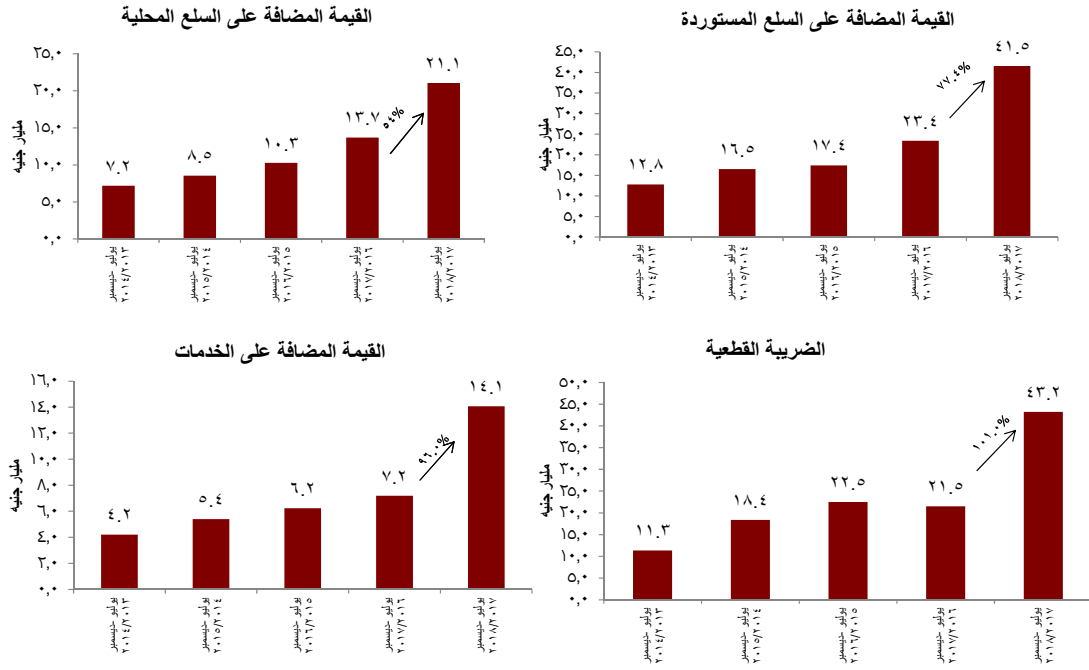
- ارتفعت قيمة مخصصات دعم السلع التموينية خلال النصف الأول من ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ٦٥% لتصل إلى ٢٣.٣ مليار جنيه ومخصصات الدعم النقدي (معاش الضمان + تكافل وكرامة) بنحو ١٤١% لتصل إلى ٩.٩ مليار جنيه في ضوء زيادة قيمة الدعم النقدي لأصحاب البطاقات التموينية بنحو ١٤٠% وزيادة مخصصات برنامجي تكافل وكرامة بنحو ١٠٠ جنيه شهريا للأسرة المستفيدة.
- كما شهدت الاستثمارات الحكومية استمرار النمو المرتفع خلال النصف الأول من العام لتحقيق ٢٤% وتصل إلى ٣٣.٩ مليار جنيه، منها نحو ٢٨ مليار جنيه ممولة بعجز بمعدل نمو بلغ ١٩%. كما ارتفعت مخصصات شراء السلع والخدمات بنحو ١٠% خلال النصف الأول، مما يعكس أكبر قدر ممكن من الاهتمام بتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وزيادة الاتفاق على الخدمات الأساسية وتطوير البنية التحتية في جميع المحافظات.

تحليل لتطور الأداء الفعلي للموازنة العامة للدولة في ضوء المستهدف للعام المالي

تشير البيانات إلى تحسن أداء المالية العامة في ضوء المستهدفات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق. حيث ساهم في تحقيق ذلك الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال الفترة الماضية والتي تهدف إلى تعظيم الموارد الضريبية وغير الضريبية من ناحية، وإصلاح هيكل الإنفاق العام من ناحية أخرى؛ من خلال ترشيد فاتورة الأجور، وتوجيه الإنفاق إلى تنمية رأس المال البشري، وزيادة الإستثمارات في البنية التحتية بهدف تهيئة المناخ الجاذب للإستثمار، وتحسين مستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين حيث يتضح ذلك من خلال أهم المؤشرات كما يلي:

- بالنسبة للإيرادات الضريبية بلغت نسبة الإيرادات المحققة إلى المستهدف نحو ١٠٤% خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨/٢٠١٧، في ضوء الإصلاحات الضريبية التي تمت خلال الفترة السابقة.
- فما يخص الإنفاق على فاتورة الأجور نجحت الدولة في السيطرة على نمو هذا الباب بشكل كبير كما كان مخطط، حيث بلغت نسبة الربط الفعلي إلى المستهدف للعام بأكمله نحو ٤٧.٤% خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ٤٧.٠% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.
- أما عن الإنفاق على الإستثمارات تستمر الدولة في الإهتمام بزيادة الإستثمارات في البنية التحتية لجذب المستثمرين وتحسين الخدمات العامة حيث بلغت نسبة المنصرف الفعلي إلى جملة اعتمادات العام نحو ٢٤.٩% خلال النصف الأول من عام ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل ١٨.٤% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.





القطاع النقدي والتضخم

جاء قرار البنك المركزي بتعويم الجنيه في نوفمبر ٢٠١٦ مصححاً للعديد من الإختلالات التي أرهقت الاقتصاد المصري خلال السنوات الماضية ومن أخطرها تداعى ثقة المستثمرين الأجانب مما أدى بدوره الى إنخفاض التدفقات والاستثمارات الأجنبية وإنخفاض إحتياطي النقد الأجنبي بالبنك المركزي لأدنى مستوى له في يونيو ٢٠١٦ حيث بلغ ١٢.١ مليار دولار. فضلاً عن ارتفاع الإقتراض الحكومي و أعباء خدمته وظهور سوق موازية.

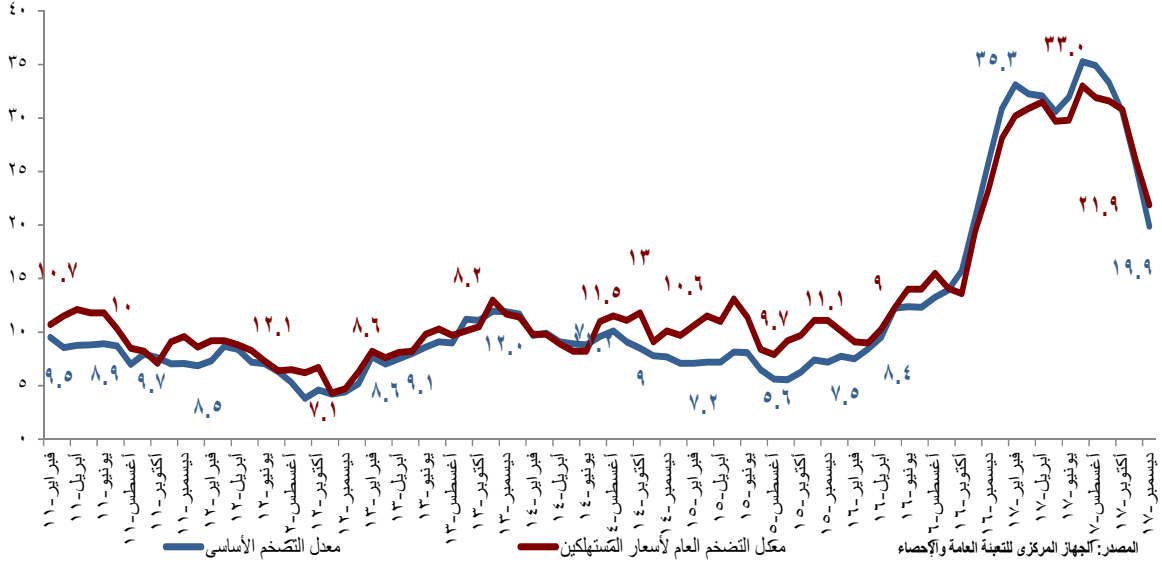
أدى قرار التعويم الى القضاء على السوق الموازية وإعادة ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المصري وتحفيز الاستثمارات في إذون وسندات الخزانة، حيث حقق صافي الأصول الأجنبية نسبة نمو موجبة وهي أعلى نسبة نمو له خلال السبع سنوات السابقة حيث بلغت ٢٥٤% خلال الأربعة أشهر الأولى من العام المالي الجاري، مقارنة بنسبة نمو سالبة بنحو - ٩٢٣.١% خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وجدير بالذكر ان معدل النمو السنوي للسيولة المحلية ارتفع ليحقق أعلى مستوى له منذ يناير ٢٠١٧ ليبلغ ٣٩.٦% خلال الأربعة أشهر الأولى من العام المالي الجاري، مقارنة بنحو ١٧.٩% خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

كما شهد الإقتراض الحكومي تباطؤ ملحوظ مما انعكس على تباطؤ نسبة النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة بنسبة ٧.٢٦% خلال الأربعة أشهر الأولى من العام المالي الجاري، مقارنة بنحو ٢٠.٧٤% خلال الفترة المماثلة من العام السابق، وذلك في ضوء الإصلاحات المالية الجريئة التي تبنتها وزارة المالية. وجدير بالذكر ايضاً ان النمو السنوي لصافي الأصول المحلية استقر على نسبة ٢٥% خلال الأربعة أشهر الأولى من العام المالي الجاري، مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. وبالتوازي مع السياسة النقدية الإنكماشية للبنك المركزي، تم رفع أسعار الفائدة ثلاث مرات منذ قرار التعويم وكان اخرها ٢٠٠ نقطة أساس في يوليو ٢٠١٧ مما ساهم في ارتفاع معدل النمو السنوي للودائع بالعملات الأجنبية إلى ١٠٤.٨% خلال الأربعة أشهر الأولى من العام المالي الجاري، مقارنة بنحو ١٨.٨% خلال الفترة المماثلة من العام السابق. أما بالنسبة للأوضاع الائتمانية فقد زادت نسبة النمو السنوي في الائتمان للقطاع الخاص ثلاثة أضعاف لتصل إلى ٤٢.٥% خلال الأربعة أشهر الأولى من العام المالي الجاري، مقارنة بنحو ١٣.٥% خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

أما بالنسبة للتغير في المستوى العام للأسعار المحلية،

فتشير البيانات إلى بدء إنحسار الموجة التضخمية حيث إستمر معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية في التباطؤ للشهر الرابع على التوالي منذ بداية العام المالى الحالى على الرغم من انه لا يزال مرتفعاً- لينخفض بنحو ٤.١ نقطة مئوية محققاً ٢١.٩% فى شهر ديسمبر ٢٠١٧ ، مقابل ٢٩.٠% المتوسط المحقق خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٦ الى سبتمبر ٢٠١٧ (فترة الموجة التضخمية)، ومقابل ٢٦.٠% خلال الشهر السابق

معدل التضخم العام (لحضر الجمهورية) والاساسى* لأسعار المستهلكين، تغير سنوى (%)



* قام البنك المركزى المصرى بإصدار مؤشر التضخم الاساسى (Core Inflation) منذ يناير ٢٠٠٥، وهو مشتق من الرقم القياسى العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التى تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١٩.٤% من السلة السلعية للمستهلكين)، بالإضافة إلى بعض السلع التى تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتمثل ٨.٨% من السلة السلعية

حيث تأثرت معدلات التضخم بشكل أساسى بإجراءات الإصلاح الإقتصادى التى تم تنفيذها منذ نوفمبر ٢٠١٧ (خاصة تحرير سعر الصرف وزيادات أسعار الوقود والكهرباء وتطبيق ضريبة القيمة المضافة) وما إستتبعها من إرتفاعات ملحوظة في الأسعار حيث حقق معدل التضخم الشهرى أعلى مستوى له في شهر نوفمبر ٢٠١٦ (شهر تنفيذ الإصلاحات) مسجلاً نحو ٤.٨% فى نفس الشهر و محققاً ٣.٢% فى يوليو ٢٠١٧، إلا أن إرتفاعات الأسعار بدأت في التباطؤ منذ الشهر الثانى من بداية العام المالى الحالى لتصل إلى -٠.٢% فى ديسمبر ٢٠١٧ على أساس شهرى (لأول مرة قيمة سالبة منذ ديسمبر ٢٠١٥)، مقارنة بـ ٢.٤% المتوسط المحقق خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٦ الى سبتمبر ٢٠١٧ (فترة الموجة التضخمية)، ومقابل ١% خلال الشهر السابق في ضوء بدء تلاشي أثر الإجراءات الإصلاحية (خاصة تلاشي أثر تحرير سعر الصرف) وانخفاض أسعار بعض السلع الغذائية (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) وبعض الأسباب الموسمية الأخرى. بالإضافة إلى مساهمة السياسات النقدية المتبعة من قبل البنك المركزى إلى حد كبير في هذا التطور الإيجابى (مثل زيادة أسعار الفائدة سبع مرات بواقع ٧٠٠ نقطة اساس ورفع نسبة الاحتياطي الإلزامى على البنوك من ١٠% إلى ١٤% لإمتصاص فائض السيولة وإستهداف خفض معدل التضخم السنوى الى ١٣% بنهاية ٢٠١٨). كما تباطأ معدل التضخم الاساسى السنوي محققاً نحو ١٩.٩% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٧، مقارنة بـ ٢٥.٥% خلال نوفمبر ٢٠١٧، ومقارنة بـ ٢٥.٩% خلال شهر ديسمبر ٢٠١٦.

خامساً: نظرة مستقبلية للإقتصاد المصرى

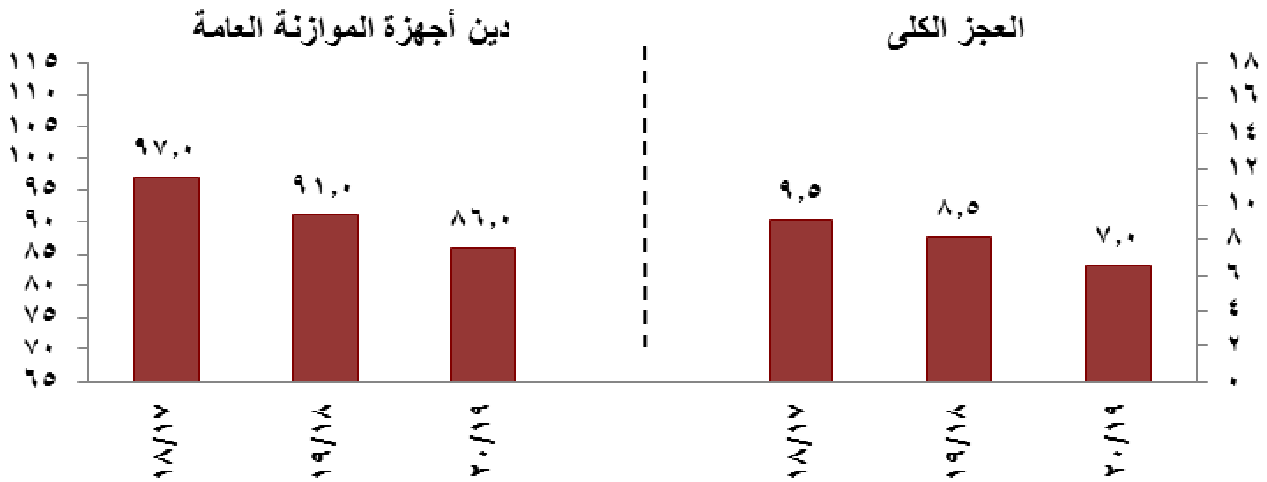
أهم مخاطر الإقتصاد العالمى التى تؤثر على الإقتصاد المصرى

هناك عدد من المتغيرات العالمية التى دائماً ما يكون لها تأثير هام على نتائج الأداء الفعلى للإقتصاد المصرى مما يتطلب اخذها فى الحسبان عند إعداد الإفتراضات التى تبني عليها الموازنة العامة للدولة. ويأتى على رأس المخاطر إرتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكى فى الولايات المتحدة مما قد يستتبعه من خفض فى التدفقات المالية للدول الناشئة، فضلاً عن إحتمال استمرار إرتفاع أسعار البترول فى ضوء قيام الدول المنتجة بخفض المعروض، بالإضافة إلى التحولات السياسية التى تشهدها العديد من الدول وأثر ذلك على حركة التجارة العالمية وأسعار الصرف والفائدة، والإتجاه العام للسياسة التجارية الحمائية دولياً وبالتالى تأثير معدلات التشغيل.

توجهات الإقتصاد الكلى (محلياً) على المدى المتوسط

تمثل إفتراضات الإقتصاد المصرى تحقيق معدل نمو إقتصادى يصل إلى أعلى من ٥.٥% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ مع التركيز على تحقيق نمو إحتوائى كثيف التشغيل يسمح بخفض معدلات البطالة بشكل مستمر على المدى القصير والمتوسط. ولتحقيق ذلك سوف تعتمد الحكومة على سياسات من شأنها رفع معدلات الإدخار والإستثمار ودعم القطاعات الإنتاجية خاصة الصناعة والتصدير مع توجيه مزيد من الإفتاق على زيادة الإستثمارات فى البنية التحتية وتطوير الخدمات العامة المقدمة للمواطنين بالإضافة إلى زيادة الإستثمارات فى رأس المال البشرى والإهتمام بالشباب ورفع الإنتاجية بشكل عام.

تقديرات العجز الكلى ودين أجهزة الموازنة العامة %نسبة من الناتج المحلى الإجمالى



وحيث تعتبر السياسة المالية إحد الوسائل الأساسية التى تعتمد عليها الدولة لتحقيق التنمية المرجوة فتشمل مستهدفات السياسة المالية خلال المرحلة المقبلة خفض معدلات الدين العام الى حدود ٨٠-٨٥% من الناتج المحلى الإجمالى بحلول عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بنحو ١٠٩% فى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ولتحقيق ذلك يُستهدف تحقيق فائض أولى فى حدود ٢% من الناتج المحلى الإجمالى بحلول عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بعجز أولى بنحو ١.٨% فى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ وفائض أولى مقدر بنحو ٠.٢% فى ٢٠١٨/٢٠١٧.

ومن المتوقع تحقيق ذلك من خلال سياسات مالية كفاء وشفافة تستهدف تعظيم موارد الدولة وتوسيع القاعدة الضريبية وغير الضريبية، بالإضافة إلى الإستمرار في إصلاح هيكل الإنفاق العام لصالح التنمية البشرية وبشكل يضمن خلق مساحة مالية (وفورات) على المدى المتوسط تسمح بزيادة انفاق الحكومة على مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لتحسين الخدمات المقدمة ولضمان مستقبل افضل للمواطنين.

أهم الإصلاحات المؤسسية الضريبية خلال المرحلة المقبلة

- الدمج: قانون توحيد الإجراءات الضريبية لمصلحة الضرائب على الدخل والقيمة المضافة ومصلحة الضريبة العقارية.
- التخصيص: إنشاء مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين كل على حدة.
- توحيد التعامل الضريبي مع أصحاب المهن الحرة والعمل على ميكنة منظومة الدفع والتحصيل لضمان كفاءة عملية التحصيل الضريبي.
- إلزام كبار الممولين بالميكنة الإلكترونية في عملية الدفع والتحصيل فيما يخص ضرائب الدخل والقيمة المضافة والجمارك والعقارية.

أهم الإصلاحات المؤسسية غير الضريبية خلال المرحلة المقبلة

- إستكمال المنظومة الإلكترونية لإدارة المعلومات GFMIS
- إستكمال المنظومة البنكية لحساب الخزنة الموحد TSA
- إستكمال التحصيل الإلكتروني
- إستكمال الدفع الإلكتروني

ملاحق

جدول (١): النتائج المتوقعة لأداء العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧

ملخص عرض الموازنة العامة للدولة

(مليار جنيه)

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦			٢٠١٦/٢٠١٥				معدل النمو (%)
	يوليو-ديسمبر 2016/2015	يوليو-ديسمبر 2017/2016	يوليو-ديسمبر 2018/2017	ختامى مبدئى	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	
إجمالي الإيرادات	١٩٢,٢	٢١٩,٨	٣٠٢,٥	٦٥٩,٢	٤٩١,٥	٤٦٥,٢	٤٥٦,٨	٣٥٠,٣
معدل النمو			٣٧,٦	٢٤,١	٥,٦	١,٩	٣٠,٤	١٥,٤
نسبة إلى الناتج المحلى	٧,١	٦,٣	٧,٠	١٩,٠	١٨,١	١٩,١	٢١,٧	١٩,٠
إيرادات ضريبية	١٣٧,٩	١٥٤,٦	٢٤٨,٨	٤٦٢,٠	٣٥٢,٣	٣٠٦,٠	٢٦٠,٣	٢٥١,١
المنح	٢,٧	٠,٣	٠,١	١٧,٧	٣,٥	٢٥,٤	٩٥,٩	٥,٢
إيرادات أخرى	٥١,٥	٦٥,٠	٥٣,٦	١٧٩,٥	١٣٥,٦	١٣٣,٨	١٠٠,٦	٩٤,٠
إجمالي المصروفات	٣٥٤,٦	٣٨٩,٦	٤٨٧,٧	١,٠٣١,٩	٨١٧,٨	٧٣٣,٤	٧٠١,٥	٥٨٨,٢
معدل النمو			٢٥,٢	٣٦,٣	١١,٥	٤,٥	١٩,٣	٢٤,٩
نسبة إلى الناتج المحلى	١٣,١	١١,٣	١١,٤	٢٩,٧	٣٠,٣	٣٠,٣	٣٣,٤	٣١,٩
الأجور وتعويضات العاملين	١١٠,٢	١٠٧,٦	١١٤,٠	٢٢٥,٥	٢١٣,٧	١٩٨,٥	١٧٨,٦	١٤٣,٠
شراء السلع والخدمات	١٣,٠	١٦,٠	١٧,٦	٤٢,٥	٣٥,٧	٣١,٣	٢٧,٢	٢٦,٧
الفوائد	١١٤,٠	١٣٥,٣	١٧٣,٢	٣١٦,٦	٢٤٣,٦	١٩٣,٠	١٧٣,١	١٤٧,٠
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٧١,٤	٧٤,٥	١١٢,٥	٢٧٦,٧	٢٠١,٠	١٩٨,٦	٢٢٨,٦	١٩٧,١
المصروفات الأخرى	٢٤,٨	٢٩,١	٣٦,٥	٦١,٥	٥٤,٦	٥٠,٣	٤١,١	٣٥,٠
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢١,١	٢٧,١	٣٤,٠	١٠٩,١	٦٩,٢	٦١,٧	٥٢,٩	٣٩,٥
العجز النقدى	١٦٢,٤	١٦٩,٨	١٨٥,٢	٣٧٢,٨	٣٢٦,٤	٢٦٨,١	٢٤٤,٧	٢٣٧,٩
صافى حيازة الأصول المالية	١٠,١	٤,٨	٢,١	٦,٨	١٣,١	١١,٣	١٠,٧	١,٩
العجز الكلى	١٧٢,٥	١٧٤,٦	١٨٧,٣	٣٧٩,٦	٣٣٩,٥	٢٧٩,٤	٢٥٥,٤	٢٣٩,٧
نسبة إلى الناتج المحلى	٦,٤	٥,٠	٤,٣	١٠,٩	١٣,٥	١١,٥	١٣,٣	١٣,٠
ملاحظات								
العجز الأولى	٥٨,٥	٣٩,٣	١٤,١	٦٣,٠	٩٥,٩	٨٦,٤	٨٢,٣	٩٢,٧
نسبة إلى الناتج المحلى	٣,٢	١,١	٠,٣	١,٨	٣,٥	٣,٦	٣,٩	٥,٠
المصدر: وزارة المالية								

جدول (٢): أداء الإيرادات العامة

(مليون جنيه)										
٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/١٣	٢٠١٣/١٢	٢٠١٢/١١		
يوليو-ديسمبر	يوليو-ديسمبر	موازنة	ختامي ميدنى						إجمالي الإيرادات	
٣٠٢,٤٧٦	٢١٩,٨٤٨	٨٣٤,٦٢٢	٦٥٩,١٨٤	٤٩١,٤٨٨	٤٦٥,٢٤١	٤٥٦,٧٨٨	٣٥٠,٣٢٢	٣٠٣,٦٢٢	الإيرادات الضريبية	
٢٤٨,٧٨١	١٥٤,٥٦٣	٦٠٣,٩١٨	٤٦٢,٠٠٧	٣٥٢,٣١٥	٣٠٥,٩٥٧	٢٦٠,٢٨٩	٢٥١,١١٩	٢٠٧,٤١٠	الضريبة على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية ومنها	
٦٨,١٦٦	٤٩,٦٤٥	٢٠٩,٣٩٨	١٦٦,٨٩٧	١٤٤,٧٤٣	١٢٩,٨١٨	١٢٠,٩٢٥	١١٧,٧٦٢	٩١,٢٤٥	ضرائب على الدخل من التوظيف	
١٩,٥٧٥	١٥,٦٩٥	٣٧,٣٥٤	٣٧,٩٦٤	٣٢,٠٣١	٢٦,٨٠١	٢٢,٢٥٢	١٩,٧٠٨	١٦,٠١٠	ضرائب على الدخل بخلاف التوظيف	
٥,٨٦١	٣,٩٩١	٢٥,٣٩٥	١٢,٦٦٦	٩,٩٨٢	١١,١٣٤	٨,٩٤٣	٦,٤٣٦	٥,٥٨٢	ضرائب على الأرباح الرأسمالية	
٤٨	٣٨	٣,٧٠٣	٣٨٤	٣٤٣	٢٧٩	٢١٨	٨٧	١٠٤	الضريبة على أرباح شركات الأموال ومنها	
٤٢,٦٨٣	٢٩,٩٢١	١٤٢,٩٤٦	١١٥,٨٨٣	١٠٢,٣٨٧	٩١,٦٠٣	٨٩,٥١٢	٩١,٥٣١	٦٩,٥٥٠	من هيئة البترول	
٩,٤٤٤	.	٤٤,١٧٩	٤٢,٤٦٤	٣٧,٢١٣	٣٦,٠٠٠	٤٦,٠٦٠	٤٥,٨١٦	٣٤,٠٧٥	من البنك المركزى	
١/٤	٣,٨٦٠	٣,٤٤٤	٣,٨٦٠	١٣,٢٤٥	٣,٦٩١	٤,٠٤٢	٨,٢٩٠	.	من قناة السويس	
١١,٦٠٠	٨,٨٠٠	٣٠,١٥٠	٢٢,٣٠٠	١٤,٩٠٣	١٣,٤٠٠	١٤,٣١٢	١٢,١٥٠	١١,٨٠٠	من الشركات الأخرى	
٢١,٦٣٩	١٧,٢٦١	٦٥,١٧٣	٤٧,٢٥٩	٣٦,٩٢٦	٣٨,٥١٢	٢٥,٠٩٩	٢٥,٢٧٥	٢٣,٦٧٤	الضرائب على الممتلكات	
٢٢,٢٤٩	١٦,٢٥٥	٥٠,٢٨٥	٣٦,٥٣٩	٢٧,٩٩٠	٢١,١٠٧	١٨,٧٦١	١٦,٤٥٣	١٣,٠٨٩	ضرائب دورية على الممتلكات	
١٤٦٨	٩١٩	٣,٩٠٦	٢,٠٥٥	١,١٧٢	٦٣٧	٤٢٨	٥٣١	٥٢٠	ضريبة الأراضى	
٩٥	١٢٩	٢٥٦	٢٢٣	٢٠٣	١٨٦	١٨٤	١٨٥	١٧٥	ضريبة المباني	
١٣٧٣	٧٩٠	٣,٦٥٠	١,٨٣٢	٩٦٩	٤٥١	٢٤٤	٣٤٦	٣٤٦	ضريبة على العمليات المالية التجارية والرأسمالية ومنها	
١٩,٦٤٩	١٤,٦٨٠	٤٠,٣٣٨	٣١,٩٩٧	٢٤,٠٧١	١٧,٦٢٩	١٦,٠٥٥	١٣,٩٠٥	١٠,٥٧٥	ضريبة على عوائد أنون وسندات الخزينة	
١٩,١١٢	١٤,٢٤٧	٣٩,١٣٢	٣٠,٨٦٤	٢٣,٠٦٩	١٦,٦٨٢	١٥,٢٥٦	١٣,١٦٨	٩,٩٠٣	ضرائب ورسوم على السيارات	
١,١٣٢	٦٥٦	٦,٠٤١	٢,٤٨٧	٢,٧٤٧	٢,٨٤١	٢,٢٧٩	٢,٠١٧	١,٩٩٣	الضرائب على السلع والخدمات ومنها	
١٣٣,٤٧١	٧٣,٩٠١	٢٩١,٠٥٥	٢٠٨,٦٢٤	١٤٠,٥٢٥	١٢٢,٩٣٠	٩١,٨٦٧	٩٢,٩٢٤	٨٤,٥٩٤	الضريبة العامة على المبيعات	
٦٠,٩٨٨	٣٧,٠٤٦	١٣٥,٧٠٨	٩٤,٣٨٤	٥٧,٤٥٤	٥٣,٤٢٥	٤٢,٩٧٤	٣٩,٤٩٦	٣٧,١٧٤	سلع محلية	
٢٠,٨٠٠	١٣,٦٨٠	٤٩,٩٠٠	٣٢,٦٩٠	٢١,١٠٢	١٨,٤١٥	١٤,٥٧٧	١٤,٠٣٨	١٥,٥٦٦	سلع مستوردة	
٤٠,١٨٨	٢٣,٣٦٦	٨٥,٨٠٨	٦١,٦٩٤	٣٦,٣٥٢	٣٥,٠١٠	٢٨,٣٩٨	٢٥,٤٥٨	٢١,٦٠٧	ضريبة المبيعات على الخدمات	
١٣,٨٤٩	٧,١٩٦	٤٢,١٥٦	١٨,١٣٩	١٤,٠٧٢	١٢,٠٩٨	٩,٤٦٣	٩,٧٦٧	٩,١٤١	ضرائب على سلع جدول رقم "١" محلية	
٤٥,٢٤٣	٢١,٤٨١	٧٤,٣٥٢	٧٠,٥٣٣	٤٨,١٢٥	٣٩,٧٥٠	٢٤,١٩٠	٣٠,٤٨٢	٢٥,٩٨٥	ضرائب على سلع جدول رقم "١" المستوردة	
٧٥٣	٢٥٦	٥٦٣	٤١٥	٣٩٦	٢٥٩	٣٧٤	٤٩	٧١	ضرائب على الخدمات الخاصة	
٩٨٥	٥٢٠	٢,٧٠٧	١,٧٩٨	٢,٣١١	١,٣٨٢	١,١٦٧	١,٠٩٢	٨٨٠	ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات)	
٥,٥٩٧	٤,٤٦٦	١٨,١٦٢	١١,٠١٧	٩,٧٠٧	٧,٧٢١	٦,٦٩٤	٥,٢٤٨	٥,٤٦٥	الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) ومنها	
١٥,٢٣٥	١٠,٥٦٩	٣٦,٤١٤	٣٤,٢٥٥	٢٨,٠٩١	٢١,٨٦٧	١٧,٦٧٣	١٦,٧٧١	١٤,٧٨٨	ضرائب جمركية قيمية	
١٤,٣٥٩	٩,٩٩٥	٣٤,٧٤٤	٣٢,٧٧٧	٢٦,٩٣٣	٢٠,٩٥٥	١٦,٩٣٥	١٥,٦٢٦	١٣,٩٥٥	ضرائب أخرى	
٩,٦٦٠	٤,١٩٤	١٦,٧٦٦	١٥,٦٩١	١٠,٩٦٦	١٠,٢٣٥	١١,٠٦٢	٧,٢٠٨	٣,٦٩٤		

المصدر: وزارة المالية

١/ ميدنى، جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد ميدنية لحين اعتمادها.

٢/ تعكس بيانات الموازنة العامة للدولة بموجب قانون ربط الموازنة رقم ١٤٥ لعام ٢٠١٧.

٣/ يمكن تفسير الإنخفاض في الحصيلة من الضريبة على أرباح شركات الأموال من الشركات الأخرى خلال عام ٢٠١٦/٢٠١٥ في ضوء المقارنة بحصيلة استثنائية مرتفعة خلال عام المقارنة ٢٠١٥/٢٠١٤ حيث تم فرض ضريبة إضافية في عام ٢٠١٤ بنسبة ٥% لمن يزيد دخلهم عن ١ مليون جنيه وتم إلغاؤها في عام ٢٠١٦/٢٠١٥. وأن هذا لا يؤثر على الإيرادات المحصلة من الضرائب على أرباح شركات الأموال من الشركات الأخرى، حيث من المتوقع زيادة المحصل خلال الفترات القادمة.

٤/ يرجع الإنخفاض في الضريبة على أرباح شركات الأموال من البنك المركزى في الأساس نتيجة لإنخفاض أرباح البنك المركزى نتيجة للسياسة النقدية التقيدية المتبعة منذ بداية العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ والتي تم من خلالها رفع أسعار الفائدة للعمل على خفض معدلات التضخم.

جدول (٣): الإيرادات غير الضريبية

(مليون جنيه)		٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	
يوليو-ديسمبر	يوليو-ديسمبر	موازنة	ختامى مبدئى			فعليات			
٥٣.٦٩٦	٦٥.٢٨٤	٢٣٥.٣٨٥	١٩٧.١٧٧	١٣٩.١٧٣	١٥٩.٢٨٤	١٩٦.٤٩٩	٩٩.٢٠٣	٩٦.٢١٢	الإيرادات غير الضريبية
١٣٣	٢٩٩	١.١٤٣	١٧.٦٨٣	٣.٥٤٣	٢٥.٤٣٧	٩٥.٨٥٦	٥٢.٠٨	١٠.١٠٤	المنح
٧٤	١٦٣	٨٠٣	١٧.٠٤٠	٣.٢٣٦	٢٤.٩٤٢	٩٥.٤٩٧	٤٨.٨٢٠	٩.٣٣٩	منح من حكومات أجنبية
٣٣,١	٦٩,٣	٢٥٨	٣٥٤	١٦٩	٣٠٢	١٥٠	١١٢	٩٥	منح من منظمات دولية
٢٥,٨	٦٦,٧	٨٢	٢٨٩	١٣٧	١٩٤	٢١٠	٢٧٥	٦٧٠	أخرى ^٤
٥٣.٥٦٣	٦٤.٩٨٦	٢٣٤.٢٤٢	١٧٩.٤٩٤	١٣٥.٦٣٠	١٣٣.٨٤٧	١٠٠.٦٤٢	٩٣.٩٩٦	٨٦.١٠٨	إيرادات أخرى
٢٥.٢٩٧	٤٤.٨٢٧	١.٠٢.٢٨٧	٩١.١٤١	٦٩.٤٥٢	٨١.٤٦٣	٥٦.٩٩٠	٥٦.٤٩٤	٥٥.٩٧٩	عوائد الملكية
٩٧٤	١.٤٨٥	٣.٢٣٢	٤.٢٦٣	٩٦٨	٣.٤٥٣	٧٤٥	٨٣٧	١.٠٧٨	الفوائد المحصلة
٩٥٩	١.٤٥٨	٣.٠٦٩	٤.٢٠٢	٨١٦	٣.٣٥٠	٥٨٩	٦٩٨	٩٠٩	على إعادة الإقراض (تشمل فوائد القروض الخارجية المعاد أقراضها من الخزنة العامة)
٢١.٤٢٧	٣٦.٠١٢	٨٨.٠٦٤	٧١.١٢٢	٦٣.٥٦٥	٧١.٥٧١	٥٣.٩٦٦	٥١.٩٣٥	٥٢.٣٥٨	أرباح الأسهم ومنها:
٥٨٤	.	٢٨.٩١٢	١٣٥.٩٤٤	٧.٨٢٠	٢٥.٤١٤	٢١.٨٠٩	١٨.٧٨٥	١٥.٠٢٧	هيئة البترول
٥٠.٢٣٣	١٦.٩٢٧	١.٠٩٧٦	١٩.٤٢٧	٢٩.٤٦٢	١٣.٤١٧	٩.٢٨٣	١١.٣١٧	١٥.٠١٢	البنك المركزى
١.٠٨٧٢	١١.٧٥١	٣١.٤٢٣	٢٩.٣٨١	١٤.٧٥٥	١٩.٢١٤	١٨.٠٨٤	١٦.٣٧٥	١٦.١١٨	قناة السويس
٣.٢٠٩	٦.٢٨٢	٥.٠٢١	١٠.٩٨٩	٧.٨٢٠	١٠.٠٩٣	١.٦٣٠	١.٩١٥	٢.٢٠٧	الهيئات الاقتصادية
٣٣٦	٣٦٥	٨.٤٣٢	٢.٧٢٢	٢.٢٧٢	٢.١٩١	٢.٣٦٢	٢.٩١١	٢.٩٨٧	شركات قطاع الأعمال
٢.٧٧١	٤٨١	١.٠.٦٩٠	٨.٥٧٠	٤.٨٤٤	٦.٣١١	٢.٠٣٤	٣.٣٦١	٣.٠٧٨	عائد الإيجارات
٢.١٥٢	.	٨.٦١٠	٧.٣٧٢	٤.١٣٩	٥.٩٦٤	١.٧٣٧	٢.٩٣٣	٢.٨٠٠	إتارة البترول
١٢٥	٦.٨٤٩	٣.٠	٧.١٨٧	٧٤	١٢٨	٢٤٥	٣٦١	٥٣٤	عوائد ملكية أخرى
١٣.٣٣٠	١٢.١٤٧	٣٧.٤٦٣	٣٨.٠٥٨	٢٩.٠٥٢	٢٦.٤٥٧	٢٨.٤٩٩	٢٢.٧٣٣	١٧.٨١٩	حصولية بيع السلع والخدمات
١٣.٣١٩	١٢.١٤٠	٣٧.٤٢٠	٣٨.٠٣١	٢٩.٠٠٧	٢٦.٤١٦	٢٨.٤٧١	٢٢.٧٠٨	١٧.٧٨٩	إيرادات الخدمات، ومنها:
٨.٦٣٥	٨.٨٢٧	٢٩.٢٠٣	٣٠.٥٩١	٢٢.٦٢٩	٢١.٠٣٧	٢٤.٣٥٩	١٨.٩٤٦	١٤.٢٩٠	موارد جارية من الصناديق والحسابات الخاصة ^{٥/٦}
١١,٢	٧,٥	٤٣	٢٨	٤٥	٤٢	٢٧	٢٥	٣٠	إيرادات بيع السلع، ومنها:
.	حصولية فروق أسعار بيع الغاز الطبيعى
١٤٧	١.٢١٧	١.٢٩٦	١.٩٦٨	١.٣٨١	٨٤٢	٥٤٦	٤٧٩	٥١٩	تعويضات وغرامات
٢٨٩	٢٥٦	١.٠٧٩	٢.٩٥٩	١.٤٥٥	٩٠١	١.٠٦١	٦١٢	٦٧٣	التحويلات الاختيارية
٢١٣	١٦٩	١.٠٧٩	٢.٠٩٠	٥٨٤	٣٧٩	٥٧٩	٣٨٣	٤٩٧	جارية
٧٥,٩	٨٧,٦	.	٨٦٦	٨٧١	٥٢٣	٤٨٢	٢٣٠	١٧٦	رأسمالية
١٤.٥٠١	٦.٥٣٨	٨٧.٤٣٦	٤٥.٣٧١	٣٤.٢٩٠	٢٤.١٨٤	١٣.٥٤٧	١٣.٦٧٧	١١.١١٨	إيرادات متنوعة
٨.١٦٣	٣.٣٤٣	١٢.٠٨٦	١٨.٠٨٠	١٨.٠٩٦	٩.٩١٤	٧.٣٢٩	٦.٨٧٢	٣.٥٢٧	جارية
٦.٣٣٨	٣.١٩٥	٧٥.٣٥١	٢٧.٢٩١	١٦.١٩٥	١٤.٢٧٠	٦.٢١٩	٦.٨٠٦	٧.٥٩٢	رأسمالية، ومنها
١.٣٤١	١.٥٨٧	.	٨.٤٨٧	٧.٤٣٠	٥.٠٩٩	٢.٩٩٠	٣.٣٦٣	٣.٢٥٤	نقص الرصيد المدين للنفقات لتمويل الأستثمارات ^٧
٤.٣٢٧	١.٣٤٢	٤٤.٦١٨	١٧.٩٢٩	٧.٨٧٨	٤.٩٩٢	٢.٧٠٩	٢.٦٩٠	٣.١٦٦	موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الأستثمارات

المصدر: وزارة المالية

١/ يرجع الانخفاض في الإيرادات غير الضريبية إلى تراجع الموارد الاستثنائية من المنح لتبلغ حوالى ٢٥.٤ مليار جنيه فقط خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٥، وذلك مقابل منح بلغت نحو ٩٥.٩ مليار جنيه خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤.

٢/ مبدئى. جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين اعتمادها.

٣/ تعكس بيانات الموازنة العامة للدولة بموجب قانون ربط الموازنة رقم ١٤٥ لعام ٢٠١٧.

٤/ تشمل منح من جهات حكومية.

٥/ إيرادات الصناديق والحسابات الخاصة التابعة لجهات موازية مثل الجامعات والمراكز الطبية المتخصصة والهيئات والمراكز البحثية، ويقابل هذه الإيرادات مصروفات بذات القيمة موزعة على أبواب الاستدامات.

٦/ تشمل إيرادات إضافية بنسبة ١٠% من إجمالى الإيرادات الشهرية للصناديق والحسابات الخاصة، بالإضافة إلى نسبة مقدارها ٢٥% من أرصدة تلك الصناديق تؤزول إلى وزارة المالية خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ فقط وفقاً للقانون رقم ١٩ لعام ٢٠١٣.

٧/ يعكس المبالغ التى تم دفعها مقدماً لتمويل مشروعات استثمارية خلال العام المالى السابق ولم يتم استخدامها خلال نفس العام، ومن ثم يتم قيد هذه المبالغ فى العام المالى التالى كجزء من استثمارات مموله ذاتياً تحت بند "الإيرادات المتنوعة".

٨/ تعكس الزيادة فى "موارد ومصادر رأسمالية أخرى لتمويل الأستثمارات" فى ضوء موارد ذاتية متوقعة لتمويل مشروع الإسكان الإجتماعى تقابله زيادة مماثلة على جانب المصروفات.

٩/ يرجع الانخفاض فى أرباح الأسهم المحصلة من هيئة البترول نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية للبترول.

١٠/ يرجع الانخفاض فى الحصولية من أرباح الأسهم من قناة السويس جزئياً فى ضوء تباطؤ كل من نمو التجارة العالمية، والإقتصاد الصينى، بالإضافة إلى انخفاض الأسعار العالمية للبترول، مما انعكس على حركة النقل البحرى أقل عبر قناة السويس.

١١/ يرجع ارتفاع الحصولية من الإيرادات المتنوعة نتيجة لعدة أسباب، وعلى رأسها، أبلولة ٢٥% من أرصدة الأرباح المُرحلة للهيئات التى تحتجز أرباحها والتي بلغت نحو ١,٥ مليار جنيه، وزيادة حصولية تسوية أوضاع الأراضى التى تغير نشاطها والتي بلغت نحو ٤ مليار جنيه. بالإضافة إلى تحصيل الأرصدة الدائنة للهيئات والجهات المختلفة بنحو ٣,٥ مليار جنيه.

١٢/ يرجع الانخفاض فى أرباح الأسهم من هيئة البترول فى الأساس نتيجة تحمّل الهيئة أعباء ارتفاع سعر صرف الجنيه مقابل الدولار.

١٣/ يرجع الانخفاض فى أرباح الأسهم من البنك المركزى فى الأساس نتيجة لانخفاض أرباح البنك المركزى نتيجة للسياسة النقدية التقيدية المتبعة منذ بداية العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧ والتي تم من خلالها رفع أسعار الفائدة للعمل على خفض معدلات التضخم.

١٤/ ترجع الزيادة فى عوائد ملكية أخرى نتيجة للتحويلات الإضافية بقيمة ٦,٦ مليار جنيه قيمة بيع رخصة الجبل الرابع للمحمول.

١٥/ ترجع الزيادة فى المنح فى الأساس نتيجة لتلقى منح رأسمالية من دولة الإمارات لتمويل الأستثمارات خلال العام المالى ٢٠١٦/٢٠١٧.

١٦/ تعكس البيانات الإيرادات من بيع رخصة الجبل الثالث للمحمول.

جدول (٤): المصروفات العامة

(مليون جنيه)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	
يوليو-ديسمبر	يوليو-ديسمبر	موازنة	ختامي مبدئي			فعليات			
٤٨٧,٧١١	٣٨٩,٦٢٢	١,٢٠٧,١٣٨	١,٠٣١,٩٤١	٨١٧,٨٤٤	٧٣٣,٣٥٠	٧٠١,٥١٤	٥٨٨,١٨٨	٤٧٠,٩٩٢	المصروفات
١١٤,٠٣٢	١٠٧,٥٦١	٢٣٩,٩٥٥	٢٢٥,٥١٣	٢١٣,٧٢١	١٩٨,٤٦٨	١٧٨,٥٨٩	١٤٢,٩٥٦	١٢٢,٨١٨	الأجور والتعويضات للعاملين
٩٠,٢٨٠	٨٦,٩٣٥	١٩٠,٥٨٣	١٨١,٢٤٥	١٧٣,٨٢٧	١٦٢,٣١١	١٤٦,٨٧٠	١١٨,١٩٦	٩٩,٩٢٦	الاجور والبدلات النقدية والعينية
٣١,٨٥٥	٢٧,٦٤٥	٦١,٠١١	٥٦,٩٢٩	٥٣,٢٨٧	٢٧,٧٦٣	٢٦,٤٧١	٢٤,٠٠٦	١٩,٩٥٩	الوظائف الدائمة
١,٩١٦	١,٩٦٨	٣,٩٤٧	٤,٣٣٢	٤,٠٣٦	٢,٥٥٠	٢,٥٩٠	١,٩٨٣	٢,١٢٤	الوظائف المؤقتة
٣٦,٦١٣	٣٧,٢٥٦	٧٧,٨٢٦	٧٥,٦٢٢	٧٤,٣٢٦	٨٠,٠٣٤	٧٥,٢٧٩	٦١,٢٩٣	٥٢,٧٢٩	المكافآت
١١,٧٢٢	١٢,٠٧٧	٢٧,٤٦٦	٢٧,١٧٤	٢٥,٦٩٥	٢٤,١٢٨	٢٢,١٧٢	١٧,٣١٧	١١,٢٠٧	بدلات نوعية
٥,٤٦٥	٥,٩٩٤	١٥,٢٦٥	١٢,٨١٦	١٣,٤٤٨	٢٥,٠٨٥	١٧,٧٢٨	١١,٦٨١	١١,٣٩٧	مزايا نقدية
٢,٧٠٩	١,٩٩٥	٥,٠٦٧	٤,٣٧٣	٣,٠٣٥	٢,٧٥١	٢,٦٣٠	١,٩١٥	٢,٥٠٩	المزايا العينية
١٢,٧٧٠	١٠,٦٨٥	٢٢,٨٩٠	٢٣,١٨٤	٢٠,٦٠٦	١٨,٩٩٧	١٦,٧٠٥	١٣,٦٧٥	١١,٥٨٩	المزايا التأمينية
١٠,٣٣١	٩,٤٣٣	١٩,٩٠٩	١٩,٧١٩	١٨,٢٠٩	١٦,٧٥٩	١٤,٧٩٢	١٢,١٠٠	١٠,٣٠٦	حصة الحكومة في صندوق التأمين الاجتماعي للحكومة
٢,٤٣٩	١,٢٥٢	٢,٩٨١	٣,٤٦٥	٢,٣٩٧	٢,٢٣٨	١,٩١٢	١,٥٧٥	١,٢٨٣	مزايا تأمينية أخرى
١٧,٥٦٥	١٥,٩٧٨	٥٢,٠٦٥	٤٢,٤٥٠	٣٥,٦٦٢	٣١,٢٧٦	٢٧,٢٤٧	٢٦,٦٥٢	٢٦,٨٢٦	شراء السلع والخدمات
٧,٩١٠	٨,٠١٢	٢٣,٩٦٤	٢١,٦٧٨	١٦,٥٣٦	١٤,٤٤٨	١٢,٠٨٤	١١,٩٩٤	١٠,٥٩٩	السلع ومنها
٤,٤١٤	٤,٧٦٢	١٤,٣٤٢	١٢,٦٢٣	٧,٨٧٤	٦,٩٦١	٥,٨٤٠	٥,٧٠٤	٤,٢٩٩	المواد الخام
٧٣١	٧٠٧	١,٦٠٨	١,٥١٢	١,٣٧٦	١,١٦٥	٨٠٥	١,٠١٦	٩٥٥	وقود وزيوت و قوى محرك للتشغيل
١,٤٥٠	١,٢٩٩	٤,٩٩٣	٤,٥٠٢	٤,٨٩٦	٤,٦٠٣	٤,٠٢٠	٣,٩٥٧	٤,١٥٩	مياه وانارة
٨,٧٧٧	٧,٠٠٨	١٩,٢٦١	١٦,٧١٩	١٥,٠٢٩	١٣,٥٤٩	١١,٧٨٦	١١,٢٩٧	١١,٥١٦	الخدمات ومنها
٢,٧٢٤	٢,٣٠٩	٦,٨٩٩	٥,٧٨٥	٤,٩٣٩	٤,٠٤٧	٣,٤٧٧	٣,٥٦٦	٣,١٩٤	نفقات الصيانة
٢,٢٥٤	٩٧٥	٢,٢٢٩	١,٥٧٨	١,٤٩٠	١,٤٧١	١,٣١٥	١,٣٧٠	١,١٨٥	نفقات طبع ودوريات وحقوق تأليف
١,٥١٦	١,٥٤٧	٣,٤٠٤	٣,٠٢٦	٣,٠٧٦	٢,٩٣٩	٢,٥٤١	٢,٣٢٩	٢,١٠٦	نقل وانتقالات عامة
١,٨٢٢	١,٧٥٥	٣,٥٩٧	٤,٣٩٦	٤,١٦٧	٣,٦٦٨	٣,٢٤٣	٢,٩٩٤	٣,٨٥٠	نفقات خدمية متنوعة /٤
٨٧٩	٩٥٨	٨,٨٤١	٤,٠٥٤	٤,٠٩٨	٣,٢٧٩	٣,٣٧٨	٣,٣٦١	٤,٧١١	أخرى

المصدر: وزارة المالية، مصلحة الضرائب المصرية

١/ مبدئي. جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين اعتمادها.

٢/ تعكس بيانات الموازنة العامة للدولة بموجب قانون ربط الموازنة رقم ١٤٥ لعام ٢٠١٧.

٣/ التنبؤ يتفق مع معايير صندوق النقد الدولي والمعروفة بـ GFS ٢٠٠١ على أساس نقدي.

٤/ يشمل مصروفات خدمية أخرى متنوعة، من أهمها نفقات تنفيذ الأحكام القضائية.

جدول: (٥) المصروفات العامة- تابع

(مليون جنيه)

٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/١٣	٢٠١٣/١٢	٢٠١٢/١١	
يوليو-ديسمبر	يوليو-ديسمبر	موازنة	ختامى مبدئى			قطاعات			
١٧٣,١٥٤	١٣٥,٢٨٢	٣٨٠,٩٨٦	٣١٦,٦٠٢	٢٤٣,٦٣٥	١٩٣,٠٠٨	١٧٣,١٥٠	١٤٦,٩٩٥	١٠٤,٤٤١	الفوائد ومنها:
١١,٣٨٠	٣,٩٥٧	٢٥,٥٥١	٩,٥٩٩	٥,٠٦٦	٤,٧٠٠	٤,٩٩٦	٣,٨٩٦	٣,٤١٨	فوائد خارجية
١٤٩,٤١٦	١١٩,٨٥٠	٣١٢,٧٨٢	٢٧٥,٩٨٨	٢١٤,٥٦٠	١٦٧,٦٢٩	١٤٨,٧٩٨	١٢٥,١٣١	٨٤,٤٥٥	فوائد محلية (لغير الحكوميين)
١٢,٣٢٥	١١,٤٤١	٤٢,٤٦٧	٣٠,٨٠٥	٢٣,٧٩٦	٢٠,٤٧٨	١٩,١٤٣	١٧,٨٣٦	١٦,٤٢٠	فوائد محلية (لوحدة الحكومة العامة)
٣٣	٣٤	١٨٦	٢٣٨	٢١٥	٢٠٢	٢١٣	١٣٣	١٤٨	أخرى
١١٢,٤٥٢	٧٤,٥٢٤	٣٣٢,٧٢٧	٢٧٦,٧١٩	٢٠١,٠٢٤	١٩٨,٥٦٩	٢٢٨,٥٧٩	١٩٧,٠٩٣	١٥٠,١٩٣	الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية
٦٩,٦٠٥	٣٨,٦٠٢	٢٢٢,٧٣٨	٢٠٢,٥٥٩	١٣٨,٧٢٤	١٥٠,١٩٨	١٨٧,٦٥٩	١٧٠,٨٠٠	١٣٤,٩٦٣	الدعم
٦٩,٠٧٠	٣٨,٢١٦	٢٢١,٢٣٨	٢٠١,٤٩١	١٣٥,٠٠١	١٤٨,٧١٦	١٨٦,١٣٢	١٦٨,٩٧٨	١٣١,٨٨٥	لمؤسسات حكومية غير مالية، ومنها:
٢٣,٢٥٨	١٤,١٠٣	٦٣,٠٩٥	٤٧,٥٣٥	٤٢,٧٣٨	٣٩,٣٩٥	٣٥,٤٩٣	٣٢,٥٥١	٣٠,٢٨٢	دعم السلع التموينية
٢٦,٦٥١	.	١١٠,١٤٨	١١٥,٠٠٠	٥١,٠٤٥	٧٣,٩١٥	١٢٦,١٨٠	١٢٠,٠٠٠	٩٥,٥٣٥	دعم السلع البترولية
٥٣٥	٣٨٦	١,٥٠٠	١,٠٦٨	٣,٧٢٣	١,٤٨٢	١,٥٢٧	١,٨٢٢	٣,٠٧٨	لمؤسسات مالية حكومية
٣,٠٠٥	٢,٤٤٨	٤,٨٨٤	٨,٩١٩	٧,٨٠٦	٦,٢١١	٥,١٩٠	٥,٠١٤	٥,٣٠٥	المنح
٩٦	١٤٩	٢٤٩	٢٧٩	٢٠١	١٦١	٢٣٩	١٤٥	٢١٩	للحكومات الأجنبية
٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٤	٠,٢	للمؤسسات الدولية
٢,٩٠٩	٢,٢٩٩	٤,٦٣٥	٨,٦٤٠	٧,٦٠٥	٦,٠٥٠	٤,٩٥١	٤,٨٦٩	٥,٠٨٥	لجهات الحكومة العامة
٣٩,٢٣١	٣٣,٠٢١	٨٢,٩٩٤	٦٤,١٩٤	٥٣,٩١٩	٤١,٠٣٧	٣٥,٢٠٠	٢٠,٧٧٨	٩,٣٦٧	مزايا إجتماعية
١,٠٠٥٧	٤,٤٧٦	١٥,٤٠٢	١٣,٠٩٢	٨,٩١٠	٦,٨٣٦	٥,٠٩٦	٣,٧٥٣	٢,٥٨١	مزايا الأمان الإجتماعى
٢٥,٢٨٩	٢٤,٨٢٦	٦٢,٥٠٠	٤٥,٢٣٦	٤٣,٩٥٦	٣٣,٢١٣	٢٩,٢٠٠	١٦,٣٥٢	٦,٢٠٠	مساعدات إجتماعية ^٣
٣٨,٨٠١	٣,٣٣٩	٤,٩٠٦	٥٠,٦٨٧	٨٦٩	٨١٤	٧٣٣	٥٨٧	٥١٦	نفقات خدمية لغير العاملين
٨٤	٩٠	١٨٦	١٨٠	١٨٥	١٧٥	١٧١	٨٧	٧٠	مزايا إجتماعية للعاملين
٣٦,٥٣٢	٢٩,١٢٩	٦٥,٩٧٢	٦١,٥١٧	٥٤,٥٥١	٥٠,٢٧٩	٤١,٠٦٨	٣٤,٩٧٥	٣٠,٧٩٦	المصروفات الأخرى
٢,٧٠٩	٢,١٢٦	٧,٤٠٠	٨,٤٨٤	٥,٩٥٢	٥,٤٧٧	٥,٩٧٦	٣,٨٣٠	٣,٠٢٦	جارية
٧٩,٧	٤٢,٣	١٤٣	١٣٦	١٠٣	١٠٠	١٢٤	٩٢	٥٨	ضرائب ورسوم
٧٥,١	١,٨	٨١١	٦٩٢	٣٤٣	٣٥٠	٢٢٨	٣١٤	٣٤٥	اقتراكات
٢,٥٥٤	٢,٠٨٢	٦,٤٤٦	٧,٦٥٧	٥,٥٠٧	٥,٠٢٧	٥,٦٢٤	٣,٤٢٤	٢,٦٢٣	أخرى متنوعة
٣٣,٨٢٣	٢٧,٠٠٢	٥٨,٥٧٢	٥٣,٠٣٣	٤٨,٥٩٩	٤٤,٨٠٢	٣٥,٠٩٢	٣١,١٤٥	٢٧,٧٧٠	المصروفات الأخرى الإجمالية والإحتياطيات العامة ^٤
٣٣,٩٧٦	٢٧,١٤٩	١٣٥,٤٣١	١٠٩,١٤١	٦٩,٢٥٠	٦١,٧٥٠	٥٢,٨٨٢	٣٩,٥١٦	٣٥,٩١٨	شراء أصول غير مالية (الاستثمارات)
٣١,١٧٥	٢٣,٢٢٠	١٢٥,٦٥٥	٨٨,٣٢٧	٥٤,٦٣٧	٤٥,٥٤٧	٣٨,٤٣٧	٣١,٩٣١	٢٨,٩٩٧	الأصول الثابتة
٣٠,٧٦٨	٢٣,٠١٩	١٢٥,٢٧٤	٨٧,٩١٢	٥٤,٢٤٥	٤٥,٠٥٧	٣٧,٩٠٩	٣١,٤٠٤	٢٨,٣٩٨	استثمار مباشر (شامل الرسوم الجمركية)
٤٠٧	٢٠١	٣٨١	٤١٥	٣٩٢	٤٩٠	٥٢٨	٥٢٦	٥٩٩	نفقات إيرادية مؤجلة (تشغيل)
٤٠٢	٥٠٨	١,٨٢٨	١,١٥٢	١,٨٦١	٢,٩١٥	٨٦٩	٨٠٩	٥٨٣	الأصول غير المنتجة
٢,٤٠٠	٣,٤٢١	٥,٩٤٨	١٩,٦٦٢	١٢,٧٥٢	١٣,٢٨٨	١٣,٥٧٦	٦,٧٧٧	٦,٣٣٧	أخرى

المصدر: وزارة المالية

١/ مبدئى. جدير بالذكر أن بيانات الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٧/٢٠١٦ مازالت معروضة على مجلس النواب وتعد مبدئية لحين اعتمادها.

٢/ تعكس بيانات الموازنة العامة للدولة بموجب قانون ربط الموازنة رقم ١٤٥ لعام ٢٠١٧ .

٣/ يعكس مساهمات الخزنة فى صناديق المعاشات.

٤/ يتضمن الإنفاق على الدفاع والأمن القومى.

٥/ تعكس الزيادة فى "استثمار مباشر (شامل الرسوم الجمركية)" فى ضوء موارد ذاتية متوقعة لتمويل مشروع الإسكان الإجتماعى تقابله زيادة مماثلة على جانب الإيرادات.

٦/ يرجع الانخفاض فى دعم المواد البترولية نتيجة انخفاض الأسعار العالمية .

٧/ يمكن تفسير الارتفاع الملحوظ فى الإنفاق على الإستثمار المباشر (شامل الرسوم الجمركية) فى ضوء زيادة الإستثمارات التى قامت الدولة بتنفيذها ومنها المشروعات المتعلقة فى الطرق والكبارى وبناء وتطوير المستشفيات والمدارس. حيث بلغت قيمة التشييدات نحو ٢٩,٢ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٤٤% عن العام المالى السابق، كما بلغت قيمة الإستثمار فى مبانى غير سكنية نحو ١٠ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ١٧,٧% عن العام المالى السابق.

٨/ ترجع الزيادة فى نفقات خدمات لغير العاملين نتيجة لزيادة الإنفاق على برنامج العلاج على نفقة الدولة.

٩/ ترجع الزيادة الملحوظة فى دعم السلع البترولية فى ضوء تحمل الهيئة أعباء ارتفاع سعر الصرف مما دفع الموازنة العامة للدولة لزيادة الدعم المحول للهيئة العامة للبترول.